جامعة ابن خالدون -تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة الجهاز المصرفي

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري " BNA"

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص:إدارة مالية

اعداد الطالبتين:
بن مفتاح نورة
بن هوارة ميمونة

الأستاذ المشرف:
- ثامر بن صوشة

لجنة المناقشة:

د.عدة عابد	محاضر - ب	رئيسا
د.بن صوشة ثامر	محاضر – ب	مشرفا و مقررا
د.صفا محمد	محاضر - ب	مناقشا

السنة الجامعية:2018-2019

كلمة شكر و تقدير

أحمد الله سبحانه و تعالى على اعانته و توفيقه لنا في انجاز هدا العمل العلمي المتواضع راجين منه ان يسدد خطانا و يتقبله منا في ميزان الحسنات .

ببادئ الأمر نتقدم بخالص العبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف ثامر بن صوشة الذي أفادنا من خبرته و تفضل علينا بالنصائح و التوجيهات التي ساهمت في تجاوز العقبات و تظليل الصعوبات فله منا كل التقدير و الإحترام .

كما لايفوتنا شكر جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم و نصائحهم القيمة .

كما تنوجه بالشكر الجزير للجنة المناقشة التي سيكون لها دور كبير في تقويم و تثمين هذا البحث .

كما تتقدم بجزير الشكر و التقدير لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث .

إهداء

إلى من ربتني على القول الطيب والتحلي بأحسن الخلق

والدتي الحبيبة

إلى من غمرني بحنانه وعطفه وكان لي درع الأمان

والدي عزيز

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية ويتشوق دائما لنيلي

أعلى

المراتب علما

أخواتي وأصدقائي

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

الأستاذ بن صوشة ثامر

إلى كل من كان النجاح طريقه والتوفق هدفه والتميز سبيله.

إليكم جميعا.

الشكر والتقدير والإحترام.

نور ه

إهداء

باسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله المقتدر من هو ألطف من العباد وأحن من الأباء الذي قال في كتابه الجليل:

"ووصينا الإنسان بالوالدين إحسانا"

إلى من هي أندا من قطرات الندا و أصفى من الماء الدجا

إلى المثل العالي و القدرى الصارخة رمز الإرادة المتجددة

إلى من رافقتني دعاواتها في كل خطوة من خطوات حياتي

إليك أمي الحبيبة الغالية نور عيني "يمينة"

إلى من ألبسني الثوب مكارم الأخلاق و الأدب و من كان قدوة أقتدي بها

إليك أبي العزيز نور دربي "عبد القادر"

إلى من كانت بسمتهم و نظراتهم تبعث في نفسي القوة و الحب و الحياة

أخواتي

نصيرة، محمد ،أحمد ،سنوسي ،عبد الرحمان ،نوردين ،منال ،جمال

إلى من كان سندي في هذا العمل عمار، سمير، مداح

وإلى أصدقاء العمر و رفاق الدرب نورة، خلود ،أسماء ،زهرة .

إلى كل من يحمل في قلبه ذكر .

بسمة

الملخص:

عملت الجزائر بعد الاستقلال على إقامة جهاز مصرفي جديد من أجل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية العامة في إطار التخطيط المركزي ومع مرور شعارات العولمة اقتصاد السوق و الاستثمار الأجنبي وجدت البنوك الجزائرية نفسها مجبرة على مسايرة التطورات الدولية وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية و تفعيل آليات الرقابة عليها تتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد الأمر الذي جعلها عرضة للعديد من المخاطر حيث ظهرت الحاجة إلى تطبيق معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي و المالي لضمان درجة عالية من المنافسة كان ذلك من خلال تبني معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحديد معدل كفاية رأس المال،و ضمان الحد الأدنى لأموال المودعين و الحفاظ على سلامة و استقرار النظام المالي و المصرفي على المستوى الدولي.

و خلاصة نجد أن البنوك الجزائرية قد طبقت مقررات بازل باعتمادها على القواعد الاحترازية التي جاءت بها هذه الأخيرة من أجل زيادة كفاءة الجهاز المصرفي .

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية ،إدارة المخاطر المصرفية، مقررات بازل ،كفاية رأس المال ،القواعد الاحترازية.

Resumé

En une d’atteindre les obgectifs de la politique économiapuegénerale l’algérietenteé après l’independancede créer une nouvelle banque dans le cadre de lapolanification centrale et avec l’émergence des sloganc de la moudialisation، l’économie de marché.les investissement étrangers ont obligés la banque algérienne a suivre le rythme des développements internationaux en faisant des rénovation radicales et en activant des mécanismes de censure qui sont en ligne avec les exigences économiques qui les rendant vulnérables a dioers risque، ou il est nécessaire d’appliquer des nomes qui peuvent etre utiliser dans le traitement de l’accompagnement pancaire et financier، afin d’assurer un degré elevé de concurrence ile faut adopter les normes du comité de bale sur le contole boncair pour déterminer le ratio adéquation du capital et assurer un minimun de stabilité et de sécurité du systéme international pour préserver l’argent des déposants.

En conclusion de la recherchs، nous constations que les banques algérionnes ont mis en œuvre les décision du comité de bale sur le contrôle bancaire، et ce afin d’accroitre léfficacité du systéme bancaire.

Les nots clé les riques bancaires administration des risques bancaires les régles prudentilles les régles prudentielles les réformes bancaires.

الفهرس المحتويات

شكر
إهداء
ملخص
فهرس المحتويات.....I
قائمة الجداول و الأشكال.....II
مقدمة.....أ

الفصل الأول:
النظام المصرفي و ماهية المخاطر البنكية.

تمهيد.....20
المبحث الأول:النظام المصرفي.....21
المطلب الأول:نشأة و تطور النظام المصرفي.....21
المطلب الثاني:مفهوم و خصائص النظام المصرفي.....23
المطلب الثالث:مكونات وأهداف النظام المصرفي.....26
المبحث الثاني:عموميات حول الخطر.....28
المطلب الأول:مفهوم الخطر.....28.
المطلب الثاني:تقسيمات الخطر.....29
المطلب الثالث:طرق قياس المخاطر.....32
المبحث الثالث:إدارة المخاطر.....35
المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر و أهدافها.....35
المطلب الثاني:مراحل و خطوات عمليات إدارة المخاطر.....37
المطلب الثالث:سياسات إدارة المخاطر.....39
خلاصة الفصل.....43

الفصل الثاني:
إدارة المخاطر البنكية في ظل المعطيات الحديثة

تمهيد.....45
المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية.....46
المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر البنكية.....46
المطلب الثاني:أسباب و أهداف إدارة المخاطر البنكية.....48
المطلب الثالث:مبادئ و قواعد إدارة المخاطر البنكية.....50
المبحث الثاني:دور الرقابة البنكية في رفع كفاءة الجهاز المصرفي.....55

فهرس المحتويات

المطلب الأول:مفهوم و أهداف الرقابة البنكية.....55

المطلب الثاني:أنواع الرقابة البنكية ووسائلها.....57

المطلب الثالث:الرقابة البنكية و مساهمتها في رفع الكفاءة الجهاز المصرفي.....59

المبحث الثالث:اتفاقيات بازل ودورها في ترشيد العمل المصرفي.....63

المطلب الأول:اتفاقية بازل الأولى(كفاية رأس المال).....63

المطلب الثاني:اتفاقية بازل الثانية و الثالثة.....65

المطلب الثالث:أساليب قياس المخاطر المصرفية في معايير بازل الثانية.....68

خلاصة الفصل.....73

الفصل الثالث

تأثير إدارة المخاطر البنكية على كفاءة الجهاز المصرفي دراسة حالة

البنك الوطني الجزائري

تمهيد.....75

المبحث الأول:واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية للقواعد الإحترازية لاتفاقيات بازل.....76

المطلب الأول:واقع تطبيق الجزائر لإتفاقية بازل الأولى 76

المطلب الثاني:واقع تطبيق لإتفاقية بازل الثانية في الجزائر.....78

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل الثالثة و آثارها.....80

المبحث الثاني:الإيطار العام للبنك الوطني الجزائري.....83

المطلب الأول:تقديم البنك الوطني الجزائري.....83

المطلب الثاني:وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري.....87

المطلب الثالث:بطاقة التعريفية لوكالة تيارت540البنك الوطني الجزائري.....89

المبحث الثالث:إستخدام أدوات التحليل المالي في إدارة المخاطر البنك الوطني الجزائري.....94

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي.....94

المطلب الثاني:إستخدام مؤشرات التوازن المالي في تحليل الميزانية..... 96

المطلب الثالث:التحليل بواسطة النسب المالية.....103

خلاصة الفصل.....107

خاتمة.....109

قائمة المصادر و المراجع.....115

الملاحق.....123

قائمة الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
(1.3)	رزنامة التحديد للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائرلسنة1991	77
(2.3)	رزنامة التحديد للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك الجزائر سنة1994	77
(3.3)	توزيع موظفي وكالة تيارت	89
(4.3)	عرض جانب الأصول 2018-2015	96
(5.3)	عرض جانب الخصوم 2018-2015	97
(6.3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة2015	98
(7.3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة2016	99
(8.3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة2017	99
(9.3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة2018	100
(10.3)	رؤوس الأموال العاملة	101
(11.3)	إحتياج رأس المال	103
(12.3)	النسب المالية	104

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	سياسات إدارة المخاطر	42
(1.3)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	84
(2.3)	الهيكل التظيمي لوكالة تيارت 540للبنك الوطني الجزائري	91

مقدمة

مقدمة:

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة حيث أظهرت مختلف التطويرات المالية و البنكية على أن سلامة الجهاز المصرفي و استقرار و حداته حتمي لبلوغ أهدافه و أن نجاح النظام الاقتصادي لأي بلد في العالم مرتبط بدرجة كبيرة بعامل استقرار جهازه البنكي ذلك أن الجهاز المصرفي بمثابة الدعامة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة و لتجنب أي خلل في هذا النظام الذي سيؤثر بالضرورة على كامل الاقتصاد الوطني لابد من وجود نظام بنكي فعال يساهم في توفير الموارد المالية الضرورية و اللازمة لمواجهة أي عجز مالي و مختلف الالتزامات و المخاطر التي تقتضيها ممارسة النشاط البنكي.

ومن هنا تتجلى أهمية الرقابة على أنشطة من قبل السلطات الإشرافية و الرقابية البنكية ,فالهدف الرئيسي للرقابة البنكية هو التأكد من وجود نظام بنكي سليم و لديها القدرة و الكفاءة في مجال الخدمات مفهوم يصعب تعريفه و إخضاعه للقياس يتسنى لتلك البنوك العمل بمستوى جيد من كفاءة الأداء يجب أن يتوفر مقياس كميا لقياس كفاءة الخدمات البنكية يتسم بالموضوعية و الدقة و مما يلحق بموضوع الرقابة البنكية أيضا الدور الرقابي لتلك الوحدات البنكية ذاتها على تسيير إدارتها و أنشطتها من خلال الرقابة .

و تعتبر إدارة المخاطر الصرفية احد الجوانب المهمة في تسيير البنوك و زادت هذه الأهمية و اتضحت أكثر بعد الأزمات المالية التي شهدها القطاع المالي عموما و المصرفي خصوصا في العديد من الدول الأمر الذي جعل العديد من أهل الاختصاص يدعون الاهتمام أكثر بإدارة المخاطر البنكية و إعادة النظم في حيثيات أساليبها لتكون أكثر مرونة و ملائمة للأوضاع و التحولات الاقتصادية المعاصرة فمع تزايد المنافسة المنافسة المحلية و الدولية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر الناتجة عن نشاط البنك و طريقة تسييره و إدارته أو من العوامل الخارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك .

تحت تأثير هذه الظروف كان لزاما على البنوك في أي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار وكان نتاج ذلك بداية التذكير و التشاور بين البنوك المركزية في العالم لقليل من مخاطر العمل المصرفي ثم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد فكان هناك لجنة بازل التي

اعتمدت على مخاطر العمل البنكي موضوعا و الرقابة البنكية إطارا عاما حيث تركزت أعمال لجنة بازل منذ صدورها في معالجة و تسيير المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك .

بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري فقد طبق اتفاقيات بازل الأولى متأخرا وفي الوقت الذي دخلت فيه اتفاقيات بازل الثانية حيز التطبيق وهو ما جعله يلتزم بها رغم بعض الخطوات التي قام بها في سبيل ذلك حاليا يواجه النظام المعرفي تحديا و فرصة في أن واحد فالاتفاقية صعبة التطبيق لكنها تعمل له فرصة لتطوير نفسها .

كما أن بازل الثالثة لن يكون لها الأثر الكبير على البنوك نظرا لسيطرة الدولة عليها و انغلاقها على نفسها و بعيدة عن التعامل كالابتكارات المالية و تعاني من فائض في السيولة وهو مؤشر غير صالح للنظام المصرفي الجزائري لإخفاقه في توظيف موارده في بلد يحتاج إلى استثمارات ضخمة للخروج من دائرة التخلف.

- **الإشكالية الرئيسية :**

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

-ما مدى تأثير إدارة المخاطر البنكية على كفاءة الجهاز المصرفي ؟ وما واقع ذلك على البنك الوطني الجزائري ؟

- **التساؤلات الفرعية :**

ويتم تنازل هذه الإشكالية الرئيسية من خلال بعض الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح بعض جوانبها و منها :

-ما هي المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك في إطار نشاطاتها المختلفة؟

-كيف تدار المخاطر البنكية وما هي أهميتها و أهدافها؟

-ما هي الأبعاد الأساسية لاتفاقية بازل الأولى و الثانية وما هي أهم الركائز التي جاءت بها اتفاقية بازل الثانية ؟

-ما مدى مراعاة و تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل وما هي الأساليب التي يستخدمها البنك الوطني الجزائري لإدارة المخاطر البنكية؟

- **فرضيات البحث :**

و لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة فإننا ننطلق من الفرضية التالية:

-يعتبر الخطر حادث احتمالي غير مؤكد الوقوع و في حالة وقوعه ينتج عنه نتائج غير مرغوبة.

-لجنة بازل للرقابة المصرفية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية .

-إن الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر تتصف بعدم الفعالية والكفاءة.

- **منهجية البحث :**

في سبيل إحاطة نظرية و تكيفيه لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف منهجين على النحو التالي :

- **المنهج الوصفي :** و هو المنهج المناسب لوصف و استعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية و كذا مقررات لجنة بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر المصرفية .
- **المنهج التحليلي :** و هو المنهج الملائم لموضوع الدراسة من خلال دراسة حالة حول البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت عن طريق جمع المعلومات و البيانات عنها و تحليلها.

- **أدوات البحث :**

اعتمدنا في إطار انجاز هذا البحث عن الأدوات التالية :

-الكتب التي صدرت في هذا المجال.

-أطروحات و مذكرات متخصصة .

-زيارات ميدانية للبنك الوطني الجزائري.

- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الدور الذي حضت به إدارة مخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية و تعدد المخاطر و تنوعها فكان اهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية و تطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك و تجنب حدوث الأزمات المالية فجاءت لجنة بازل للرقابة و الإشراف المركزي لتضع معيارا موحد كفاية رأسمال من شانه أن يزيد من فعالية و نجاعة إدارة المخاطر المصرفية و كذا حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب و التحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى تنبئها بحدوثها.

- أهداف البحث :

أما عن أهداف البحث فلقد كانت كالتالي :

-التعرف على المخاطر المصرفية و عملية إدارة هذه المخاطر .

-إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي.

-عرض أهم ما جاءت به اتفاقية بازل بدء من بازل الأولى و التعديلات التي أجريت عليها وصولا إلى بازل الثانية ثم مقدرات بازل الثانية.

-التعرف على أساليب قياس المخاطر المصرفية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل.

-اكتشاف واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر .

- **أسباب البحث :**

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب و دوافع نذكر منها :

أ الأسباب الموضوعية :

-استمرارية ظهور الابتكارات المتعلقة بالخدمات المصرفية .

-التعرف على أخر التوجهات الحديثة في مجال إدارة المخاطر المصرفية .

-لتوضيح مدى تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية للمقررات بازل.

-الاهتمام بالبنوك الجزائرية في الوقت الراهن نظرا لتعرضها لهزات عنيفة .

-أهمية الاتفاقية و محاولة إبراز الجوانب الأساسية لها.

أ الأسباب الذاتية :

-الاهتمام الشخصي بالموضوع و ارتباطه بالتخصص و نظرا لاشتمال مقررات بازل على الجميع جوانب وظائف البنوك باختلافها.

-رغبة الطالبين في تناول مواضيع متعلقة بمجال المصارف كما أن الموضوع كان فرصة للبحث و التعرف على عدة مجالات أخرى.

- **حدود الدراسة :**

أ الحدود المكانية :

يتناول هدا البحث دراسة حالة في وكالة البنك الوطني الجزائري بتيارت .

أ الحدود الزمنية :

الحدود الزمنية لهذه الدراسة كانت خلال الفترة2015 - 2018

- صعوبات الدراسة :

-قلة المراجع في المكتبة الجامعية حول مواضيع إدارة المخاطر البنكية و كذا مقررات لجنة بازل .

-عدم رغبة بعض موظفين البنك في إجابة عن الأسئلة .

-صعوبة إسقاط الجانب النظري عن الواقع المعاش في البنوك الجزائرية .

- الدراسات السابقة :

-قبايلي حورية،إدارة المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,قسم العلوم التجارية فرع التسويق ,جامعة الجزائر03, 2013, 2014 .

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها:

- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و تأهيل في مجال إدارة المخاطر و ذلك المساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة للإدارة المخاطر و خاصة مقررات بازل الثانية .
- ينبغي على المراقبين مراجعة و تقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاءة رأس المال و ضمان التزامه بمعدلات رأس المال القانونية .
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على معلومات و جمع بيانات المتعلقة بالمقترضين و تحليلها و ينشرها و ذلك لمساعدة المقرضين .

-بشيري عفاف, مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية "دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ,كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,تخصص بنوك مالية و محاسبة ,جامعة المسيلة 2017-2018.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :

- السبب الرئيسي للمخاطر الائتمانية عدم متابعة وضعية العملاء بعد تقديم القروض و لكن كل قسم في البنك يتحمل المسؤولية حسب الصلاحية الموكلة إليه.
- وجوب القيام بالزيارات الميدانية للوقوف على مدى تقدم العميل في تنفيذ مشروعه و بالتالي تقليص فرصة عدم السداد.
- وجود دراية لدى العاملين في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة بالنماذج الرياضية المتبعة لتقليل من مخاطر الائتمان.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو التركيز على تأثير إدارة المخاطر البنكية على كفاءة الجهاز المصرفي كما قمنا بالاستعانة بإحدى طرق إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر البنكية .

- **هيكل الدراسة :**

لانجاز البحث فمنا بتقسيمه إلى قسمين احتوى الأول على فصلين و الثاني على فصل تطبيقي تسبقه مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع و إشكاليته الخاتمة متضمنة نتائج البحث و جملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها و جاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي :

جاء في الفصل الأول بعنوان النظام المصرفي و ماهية المخاطر البنكية و لقد قسمناه إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية النظام المصرفي (نشأة وأهداف ومكونات نظام المصرفي)وفي المبحث الثاني عموميات حول الخطر تناولنا فيه تعريف الخطر و أنواع الخطر و طرق قياسه أما في المبحث الثالث بعنوان إدارة المخاطر والذي تضمن مفهوم إدارة المخاطر و مراحل و سياسات التي تتبعها للحد من المخاطر .

عنونا الفصل الثاني بإدارة المخاطر البنكية في ظل المعطيات الحديثة و لقد قسمناه إلى ثلاث مباحث تناول في المبحث الأول ماهية إدارة المخاطر البنكية (أسباب، أهداف) أما المبحث الثاني مراقبة المخاطر البنكية تطرقنا فيه إلى أنواع و وسائل الرقابة كما تناولنا في المبحث الثالث اتفاقيات بازل و دورها في ترشيد العمل المصرفي و الذي تضمن اتفاقيات بازل و طرق و أساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقيات بازل الثانية و الثالثة.

أما في الفصل الثالث جاء بعنوان تأثير إدارة مخاطر البنكية على كفاءة النظام المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

ولقد قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول واقع تطبيق اتفاقيات بازل في المنظومة المصرفية الجزائرية كما تطرقنا في المبحث الثاني تعريفة حول البنك الوطني الجزائري و خدمات التي يقدمها أما المبحث الثالث فلقد تناولنا استخدام أدوات التحليل المالي في إدارة المخاطر البنك الوطني الجزائري.

الفصل الأول

النظام المصرفي و ماهية المخاطر البنكية

تمهيد:

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه والذي أنشأت من أجله ،فبالرغم من هذا الاختلاف فهي تلعب دورا بالغ الأهمية في إنعاش وتنمية الاقتصاد أي دولة ،ويمكننا القول إنّ ركيزة التقدم الاقتصادي من خلال التمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية ،فأي خلل يصدر منها يؤثر مباشرة على استقرار الاقتصادي والسياسي للدولة .

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين و الباحثين نظرا لما تواجهه البنوك من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا حيث نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية إلى جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات ، إضافة إلى توجه نحو الاقتصاد السوق كل ذلك أدى إلى زيادة و تنوع الخدمات البنكية إلى تقدمها البنوك مقابل هذا زادت لمخاطر وأصبحت أكثر انتشارا وخطورة مع زيادة تعقيداتها المسايرة هذا التطور والمخاطر المرتبطة بها أصبح من الضروري البحث عن طرق وأساليب للتعامل معها ، وتعتبر إدارة المخاطر أحد الجوانب المهمة في تسيير البنوك .

وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل، بحيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث بحيث :

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الخطر.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر.

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي.

يتمثل النظام المصرفي لأي دولة في نمط من التنظيم ، والذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها ، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن المكونات الجهاز المصرفي تختلف من بلد إلى آخر حسب درجة تقدم الاقتصاد بوجه عام ، ونوع التنظيم الذي تعمل في ظله مختلف وحدات النظام المصرفي وعموما فإن أي نظام مصرفي لابد أن يشمل على البنك المركزي و البنوك بمختلف أنواعها بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الأول : نشأة وتطور النظام المصرفي .

تعتبر العودة إلى النشأة الأولى للنظام المصرفي خطوة ضرورية لمعرفتها جيدا ،ومن ثم المقارنة فيما بين مختلف الأنظمة بشكل دقيق ولأن البنك هو النواة الأولى لأي نظام فإننا سنعتمد إلى دراسته بشكل دقيق انطلاقا من نشأته الأولى ، ووصولا إلى ما هو عليه اليوم .

تمتد جذور العمليات المصرفية إلى عهد بابل في القرن الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العمولات ، حفظ الودائع ، منح القروض ، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) ، الذي يكتسب دخله من مبادلة العمولات سواء كانت محلية أو أجنبية ، أما الشكل الحالي للنقود ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى[1] في أوربا وخاصة في البندقية وجنوب برشلونة ، حيث قام التجار و المربين وصناع بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بالمقابل إصدار شهادات الإيداع اسمية ، وقامت المؤسسة تدريجيا بتحويل الودائع من حساب المودع إلى حساب المودع الآخر سداد للمعاملات التجارية ، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة في حضور كل من الدائن و المدين[2] ولم يكتنف الصيرفي بقبول الودائع فقط ، فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراض الغير نظير فوائد التي يحصلون عليها منهم وبعدها عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأفراد نظيرة فائدة ، وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة و لمتنتهي عمليات الصيارفة عن هذا الحد ، فقد سمحوا لعملائهم بسحب أرصدة تتجاوز ودائعهم مما أدى في الآخر إلى إفلاس عدد من بيوت الصيارفة

---

(1) بن حليمة هوارية، **واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،كلية العلوم الإنسانية والعلو م الاجتماعية ،قسم علوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص تسيير و إقتصاد المؤسسة ،جامعة تيارت ،2006،ص:18.

(2) انـــس البكري ،وليد الصافـــــي ،**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى ،دار المستقبل للنشر والتوزيع،عمان،2009،ص:109.

نتيجة تعذر وفاء الدين ، وهو الشيء الذي أدى بالمفكرين في أواخر القرن السادس عشر ميلادي إلى المطابقة بإنشاء بيوت الصيارفة الحكومية ، تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من الصرافة إلى الصيارفة ثم إلى البنك ، وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة 1401م ، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، وأقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م.

وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609 م ، والذي أنشئ من أجل حسن التسيير و ضمان الودائع ، و ازدهرت أعمال الصيارفة في كل من اسبانيا برتغال ، إنجلترا وفرنسا ، نتيجة تدفق المعادن النفيسة عليها في القرنين 16م و17م ، ومنذ القرن 18م زاد عدد البنوك في أوربا وزادت وظائف البنوك ، وبعد الثورة الصناعية [1]تنوعت أعمال الصناعية و التبادلات التجارية مما أدى إلى ظهور البنوك المتخصصة التي تقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل ، وهو ضروري لتكوين رأسمال ثابت ، كما أن توسع في أعمال هذه البنوك و الأثر الكبير لدورها في الاقتصاد الوطني والقومي استلزم إخضاع أعمال هذه المصارف للرقابة المركزة(رقابة الدولة) ، مما استدعى تأسيس البنوك المركزية [2] ، وفي أواخر القرن 19م ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تدخل البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة ، أما البنوك المتخصصة فقد تأخر ظهورها نسبيا ومن بينها بنك السويد 1668م ، إنجلترا 1694م ، فرنسا 1800م ،وكان نشاط هذه البنوك في بادئ الأمر يتمثل في إصدار النقود وتولي أعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب ، مع الأعمال المصرفية العادية ، وفي القرن 19م انفردت وحدها بإصدار النقود ، انجلترا 1932م ، فرنسا 1848م وهي تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان ، وفي القرن 20م استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير[3].

وهكذا أنشئت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات واكبت نشوة الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وإلى الرأسمالية الاحتكارية ، ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي وفي نشر لوائه في الحوض الأبيض المتوسط.

---

(1) بن حليمة هوارية ،**واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية**،مرجع سبق ذكره،ص:19.

(2) نائل الشقيري ، عاطف الأحرص ،عبد الرحمان سالم ، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الاردن،عمان ، 2002 ، ص :14 .

(3) بن حليمة هوارية ،**واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية**،مرجع سبق ذكره ،ص:19.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص النظام المصرفي.

يعد الجهاز المصرفي من أهم أعمدة القطاع المالي في الدولة ، حيث تتولى له أهمية كبيرة غير أن هيكل تنظيم و طريقة إدارة الجهاز المصرفي تختلف من دولة إلى أخرى أي حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد والقوانين والإجراءات التي تحكم النظام فيها.

أولا:مفهوم النظام المصرفي.

بعدما تطرقنا إلى نشأة النظام المصرفي و رأينا كيف أن تطور الذي شهدته المعاملات التجارية عبر التاريخ أدى إلى الشعور بالحاجة إلى وجود كيانات مالية تتمتع بالثقة تعمل على تسهيل تلك المعاملات عن طريق الوساطة ثم الاتفاق فيها بعد على تسميتها بالبنوك ، فإنه ينبغي كليا أن نقدم تعريفا واضحا للمصرف : بانه « مؤسسة أعمال المصرح لها بتقديم واحد أو أكثر من الخدمات التالية : قبول الأموال و الأضناء الثمينة و المحافظة عليها ، إقراض النقود و مقابل فائدة ، تنفيذ الحوالات و المتعامل بالشبكات و السحوبات و ضراء العمولات الأجنبية وبيعها »[1]. وهناك من عرف المصرف بأنه مكان التقاء عرض الأموال بطلب عليها ، حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف و تاخذ شكل أقساط التأمين و شكل المدخرات في صناديق التوفير البريدية [2].

عرف قانون الإسكان البريطانية لسنة1962 م المصرف بأنه شخص معنوي أو شراكة تقوم بأعمال مصرفية أو أي مصرف ادخار أو وصي على المدخرات التي تودع لديه ،من قبل المؤسسات تحت لأي قانون برلماني[3].

تتعدد و تتنوع تعاريف الجهاز المصرفي باختلاف البلدان و الأنظمة السائدة في كل دولة و من بين التعارف نذكر ما يلي :

هو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما اختلاف أنواعها، وتعدد أنشطتها، سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية أو زراعية أو غيرها، و البنك يشرف على النظام المصرفي و يراقب و يوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك [4].

---

(1) زياد رمضان ،محفوظ الجودة،**إدارة المخاطر الائتمان**،الطبعة الثانية،دار النشر الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات ،القاهرة ،2010،ص:6.

(2) أنس البكري،وليد الصافي،**النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق**،مرجع سبق ذكره،ص:110.

(3) محمد عبد الخالق ،**إدارة المالية المصرفية**،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن ،عمان ،2010،ص:14.

(4). زهير الحدرب، لوي الوديان،**محاسبة البنوك**،الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع،الأردن ،عمان ،2010،ص:10

- المقصود بالهيكل المصرفي المؤسسات المصرفية و القوانين و الأنظمة التي تحكم عملها ويأتي على قمة الهرم هذا الهيكل البنك المركزي الذي يقوم بالإشراف على المصارف ويرقي مدى تقيدها بالقوانين و الأنظمة التي تحكم عملها[1]

- يقصد به مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، ومن ثم تكون وظيفي النظام المصرفي هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين القومي و الفردي [2]

- حيث عرفه البعض من الكتاب بأنه :« يتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض ، و كذا وضع وسائل الدفع تحت

تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل[3]».من خلال التعاريف السابقة نستنتج الجهاز المصرفي هو مجموعة البنوك المختلفة البنوك المتخصصة ، البنوك التجارية ، البنوك الإسلامية **بإضافة** إلى مؤسسات المالية الناشئة التي يتحكم في تسييرها وتوجيهها البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي .حيث يعتبر هذا الأخير الركيزة الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني وكذا المساهمة في التطوير المؤسسات الوطنية والمشروعات المختلفة .

ثانيا : خصائص الجهاز المصرفي .

يتميز الجهاز المصرفي بصفة عامة بخصائص عديدة **نذكر منها:** [4]

- تعد المصارف المؤسسات وساطة مالية بين وحدات الفائض (من لديهم مال ولا يستطيعون استثماره) ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه وليس لديه المال).

- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كمصرف مالي.

- تلتزم بالتشريعات المصرفية : مثل قانون المصرف المركزي ، وقانون المصارف وقانون الصرافة وقانون مراقبة العملة الأجنبية وغيرها من التشريعات المصرفية.

- تعتمد المصارف خاصة التجارية والإسلامية **بصفة** رئيسية في مصادر أموالها على الودائع أكثر **من** اعتمادها على أموالها الخاصة.

---

(1) زياد رمضان ، محفوظ جودة، **إدارة المخاطر الائتمان**،مرجع سبق ذكره،ص:7.

(2) أسامة محمد الفولي،مجدي محمود الشهاب،**مبادئ النقود والبنوك**،بدون طبعة،الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية ،1999،ص:178.

(3) مبروك حسين،**المدونة النقدية والمالية الجزائرية**،الطبعة الأولى ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،بوزريعة،الجزائر،2004،ص:67.

(4) هشام جبر ،**إدارة المصارف** ،بدون طبعة،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،2008 ، ص:13

- تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع إما في إقراض وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه[1].

ثالثا: أهمية النظام المصرفي.

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي في التنمية الاقتصادية في البلد فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي ، حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي، سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا إسلاميا نظرا لدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد ، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عجلة تنمية الاقتصادية من خلال قيامها في تقديم الخدمات التالية[2]:

- تجتمع المدخرات المبعثرة عن قبولها لأشكال الودائع كافة، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب،وودائع التوفير وودائع لأجل.

- تمويل الاستثمارات تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات تمويل بما يعود بالنفع على المجتمع ، فتقوم المصارف التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأسمالية العامل ،وتقوم المصارف المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات و الآلات و غيرها من الموجودات الثابتة .

-تشجيع التجارة الخارجية بتقديم تمويل الغير المباشر بفتح الإعتمادات المستندة اللازمة لعمليات الإستراد و التصدير ،وتسديد أثمان المستوردات بتوفير العمولات الأجنبية اللازمة لها ،وقبض أثمان الصادرات التي تمثل حصيلة من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية من أجل إستراد الآلات وتحويل مخصصات التعليم و غيرها .

- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأسمال اللازم لضمان قيامهم بالتنفيذ .

- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية ،وشركات النقل و شركات السياحية و العقارية ، إذ تحتاج مثل هذه المنشأة إلى أموال ضخمة لا يستطيع بنك واحد أن يقدمها ، أو قد لا يستطيع تحمل المخاطرة

---

(1) هشام جبر ،**إدارة المصارف**،مرجع سبق ذكره،ص:13.

(2) مرجع سابق ذكره،ص:11.

إقراضها بهذا المبلغ ، خاصة و أن القوانين المصارف المركزية لا تسمح لبنك أن يمنح قرض كبير لعميل واحد دون موافقة البنك المركزي ،لذا تقوم المصارف بالاشتراك بمنح قرض كبير .

- تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين ، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود .

- حفظ أموال الأفراد و تسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشبكات و بطاقات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان وغيرها من أدوات الدفع المستخدمة

- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات و الأفراد [1].

المطلب الثالث : مكونات وأهداف الجهاز المصرفي.

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدة مصارف التي تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويعتبر تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن تخصص الدقيق والرغبة في خلق هيكل تمويلي مستقل يتلاءم مع حاجات المجتمع ، وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نركز على مكونات هذه المصارف.

أولا: مكونات الجهاز المصرفي.

يتكون الجهاز المصرفي من عدة بنوك نذكر أهمها فيما يلي:

1-**البنك المركزي**: هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي و المصرفي لدولة ، وعن قيادة السياسة النقدية و الإئتمانية على النحو الذي يحقق أكبر منفعة لاقتصاد القومي.

2-**البنوك التجارية** :يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها :أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110إلى 113 من هذا القانون .وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية : - جمع الودائع من الجمهور – منح القروض – توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها [2].

3-**البنوك المتخصصة**:هي مؤسسات مالية و مصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي و المالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع المحددة من المقرضين و المقترضين[3].

---

[1] هشام جبر،**إدارة المصارف**،مرجع سبق ذكره ، ص:12.

[2] طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص :202.

[3] أكرم حداد ، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري** ، الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر، عمان ، أردن ،2008 ، ص : 171

4-**بنوك الاستثمار**:هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح سندات في سوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم تمويل طويل الأجل[1].

5-**بنوك الادخار** : نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة إلا أنها في معظمها قد بدأت في تبعية لنظام البريد : وتطورت فكرتها و أصبحت أقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها ، و هي تتميز بالانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية[2] .

6-**البنوك الإسلامية** : هي تلك البنوك التي تمارس العمليات المصرفية في حدود الأحكام الشريعة الإسلامية .أو هي عبارة عن مؤسسات مصرفية لا تتعامل بسعر فائدة أخذا أو عطاء[3] .

ثانيا: أهداف الجهاز المصرفي .

إن للنظام المصرفي عدة أهداف منها [4]:

- ضمان الآمان و السلامة المصارف و المؤسسات المالية أي (المحافظة على الثقة المحلية و الدولية وحماية المودعين ودافعي الضرائب و المحافظة على الاستقرار المالي)

- لغرض تحقيق الاستقرار النقدي (السيطرة على النمو في عرض النقد و المحافظة على العمليات الكفاءة للنظام المدفوعات).

- إيجاد نظام مالي كفاءة وتنافسية وذلك لمنح التركيز الشديد للموارد المصرفية الذي يمثل حالة غير تنافسية .

- التنظيم لا يمنع المصارف من حالات الإفلاس، فهو يعمل كاتجاه ومرشد لإيجاد السياسات السليمة .

- حماية المستهلكين والزبائن من التعسف المؤسسات المانحة للائتمان، وذلك بالحصول المقترضين على فرص متساوية في حصولهم على الائتمان المطلوب.

---

(1) محمود حسين الوادي و آخرون،**النقود و المصارف**،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،2010،ص:109.

(2) بن حليمة هوارية،**واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية**،مرجع سبق ذكره،ص:35.

(3) زعباط عبد الحميد ، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية و دورها في التنمية** ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2013، ص:18.

(4) صادق راشد الشمري ، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009،ص-ص:246-247.

المبحث الثاني :عموميات حول الخطر.

يختلف تعريف الخطر من مجال المعرفة إلى الأخر ، وحتى في نطاق المجال واحد ، قد توجد تعريفات متناقضة بيد أن لكل مجال معرفة مصطلحات خاصة بها ومصطلحات التي لها معاني شديدة البساطة في إستخدام اليومي ، تكتسب دلالات مختلفة عندما تطبق في مجال متخصص ، و على الرغم من إختلاف الأراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة.

المطلب الأول : مفهوم الخطر.

قضية الخطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة كيف لا وهي تمثل جميع الأحداث التي قد تؤدي إلى منع هذا التنظيم جزئيا أو كليا من *تحقيق أهداف أو تعظيم أدائه ، ذلك بالتعويض المزايا المستدامة لكل نشاط ترافقه*.

بالخطر شيء مواكب للحياة الإنسانية على هذه الأرض ، فهو إذن ضرر متوقع مبني على احتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل : وفاة ، مرض ،العجز،أو الاحتمالات المتعلقة بالممتلكات مثل : حريق ، سرقة ، انهيار ، تزوير ،إلى غير ذلك من الأخطار[1] .

إلا أننا سنحاول تقديم أهم ما ورد في مضمون تعريف الخطر.

- عرف البعض الخطر : بأنه حادث احتمالي غير مؤكد الوقوع ،في حالة وقوعه ينتج عنه نتائج غير مرغوبة للفرد ، أو للمجتمع أو للاقتصاد بشكل عام ، وأسبابه متعددة كالسرقة و الحرائق والزلازل والبراكين ، فيضانات والحروب وقد يكون متعددا أو يكون بسبب الإهمال أو غيرها من الأسباب[2].

- في حين يرى المختصون آخرون في هذا المجال أن الخطر عبارة عن إمكانية وقوع الخسارة وهذا يعني جعل الخسارة محتملة دون جعلها احتمال وقوع الخسارة [3].

- كما يعرف الإحصائيين الخطر ، بأنه الانحراف الغير المرغوب فيه الذي ينتج بين ما هو متوقع و ما هو فعلي [4].

---

(1) محمد رفيق المصري ، **إدارة الخطر والتأمين منظور النظري والعملي** ،بدون طبعة ، دار الزهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص : 11.

(2) بوعزيزة الشيخ ، **مدخل إلى التأمين وإدارة الخطر** ، الطبعة الأولى ، دار التنوير للنشر ، الجزائر ، 2014 ، ص :81.

(3) مختار محمود الهانسي ، إبراهيم عبد النبي حمودة ، **مبادئ الخطر والتأمين** ، بدون طبعة ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص :11.

(4) محمد أحمد أبو زيد ، **مبادئ التأمين** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2010، ص :11.

-إختلف اراء الكتاب والدراسيين في تعريفهم للخطر ، فقد عرفه بعضهم بأنه « عدم التأكد من وقوع خسارة معينة ، وقد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته ذلك أنه قام على عدم التأكد الذي لا يخضع للقياس بشكل كمي في كثير من الأحيان بطريقة موضوعية بل يتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة عن موقف **معين**».

- وقد قام آخرون بتعريف الخطر « على أنه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين».

وقد أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية [1].

- **كما** يعرف البعض الآخر أن الخطر عبارة عن هدف متوقع الحدوث متضمنا النتائج لموقف **معين**[2].

ومن خلال ما تقدم من التعارف للخطر يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

-الخطر هو احتمال وقوع الحدث أو مجموعة الأحداث غير مرغوب فيها، ويمكن أن ينتج هذا الخطر من:

- نقص التنوع .
- **نقص** السيولة .
- إرادة البنك في التعرض للمخاطر.

المطلب الثاني : تقسيمات الخطر.

هناك عدة تقسيمات للخطر ، وسوف نحاول التطرق إلى هذه التقسيمات بالترتيب على ضوء ما تقدم تحليلها لمفهوم الخطر ، ولعل أبرز التقسيمات للخطر وأكثرها شهرة ما يتصرف إلى **تصنيف** إلى مجموعتين هما:

1-**المجموعة الأولى** :تتضمن هذه المجموعة على نوعين من المخاطر وهما : [3].

-المخاطر النظامية (العامة) ، والمخاطر غير النظامية (الخاصة).

1 -1: المخاطر النظامية :

هناك عدة تعار يف لهذا النوع من المخاطرة : وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة تغير الظروف الاقتصادية و السياسية العامة ، وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق ،

---

(1) أسامة عزمي سلام ، شقيري موسى ، **إدارة الخطر والتأمين** ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص : 20.

(2) محمد رفيق المصري ،**إدارة الخطر و التامين المنظور النظري و العملي**، مرجع سبق ذكره ، ص :11.

(3) محمد داود عثمان ، **لإدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص :217.

وهي تشمل كل من مخاطر : دورة النشاط والأعمال ، ومعدلات سعر الفائدة ومعدل سعر الصرف والتضخم ، وتقلبات مناخ الاقتصادي العام ، وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع . هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات.

2-1: **المخاطر غير النظامية**:وهي المخاطر التي تتعرض لها شركة معنية أو قطاع اقتصادية معنى من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية ، وهي تشمل كل منها من مخاطر : الصناعة و السيولة و الإدارة ،و الرفع المالي وهذه المخاطر يمكن تجنبها و التقليل منها من خلال عمليات التنويع ونظرا الآن المخاطر غير النظامية تحدث نتيجة لعوامل المؤثرة على المؤسسة ما أوعد قليل من المؤسسات ، لذلك يجب التنبؤ بها على النحو المستقل لكل مؤسسة على حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة :

المخاطر الكلية تساوي المخاطر النظامية +المخاطر غير النظامية .

النصيب الأكبر من المخاطر الكلية، يعود إلى المخاطر النظامية: لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها و مواجهتها،

2-**المجموعة الثانية** : وتتضمن هذه المجموعة على نوعين من المخاطر وهما : [1].

المخاطر المعنوية و المخاطر الاقتصادية

2-1: **المخاطر المعنوية**:وهي الأخطار لا تسبب ربحا أو خسارة بصورة مباشرة ولكن تسبب خسارة معنوية فقط وعادة هذه الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس و التقييم ، وبالتالي فإن شركات التأمين لا تقوم بالتأمين ضدها كالأخطار النفسية والناتجة عن الصدمة أو الألم أو الانفعال أو الخوف ، لذلك فهي ليست موضوع دراستنا ، وقد يهتم بدراستها علم النفس والفلسفة أو الاجتماع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطر الوفاة هو خطر معنوي ومع ذلك فإن شركات التأمين تقوم بالتأمين ضد خطر الوفاة ، بشرط أن يكون للمستفيد مصلحة تأمينية في بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ،**إدارة الخطر و التأمين**، مرجع سبق ذكره ، ص : 25.

2-2 :**المخاطر الاقتصادية** :

وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية مثل خطر الحريق أو الوفاة، فخطر وفاة رب الأسرة ينطوي على خطر معنوي يتمثل في فقدان العاطفة تجاه أفراد الأسرة،كما أنه يتضمن خطر مادي يتمثل في فقدان الدخل.

وتنقسم الأخطار الاقتصادية إلى **قسمين**:

2-2-1:**أخطار المضاربة** :وهي التي تتسبب في نشأتها من الظواهر يخلقها الإنسان لنفسه لغرض تحقيق مكاسب مالية واقتصادية ، إلا أن ناتجها يكون غير معروف مقدما فقد يكون ربح أو خسارة ومن أمثلتها المضاربة في أ سعار الأسهم و السندات في سوق المال ، أو احتكار شراء المواد الأولية والسلع بقصد المضاربة بأسعار و يسمى هذا النوع من الخسائر أيضا بالخسائر الحركية [1].

2-2-2: **الأخطار الصافية**:وهي تلك الأخطار التي يكون نتيجتها إما الخسارة أو عدم الخسارة، مثال ذلك عند حدوث الخطر، فإن النتيجة تكون عدم وجود الخسارة.

ومن جدير بالذكر أن أخطار المضاربة قد تعود بالفائدة على المجتمع بعكس الأخطار الصافية، فخسارة مستثمر نتيجة لانخفاض أسعار الأوراق المالية قد تعني ربح للمستهلك، بينما خسارة مصنع بفعل الحريق تعني خسارة لصاحب المصنع، وكذلك خسارة المجتمع.

ويمكن تقسيم الأخطار الصافية **عمليا** إلى ثلاث مجموعات من الأخطار[2].

أ-الأخطار الشخصية:ويكون مسببها الشخص نفسه مباشرة، أو غير مباشرة ويسهل على الفرد التحكم في ظروف حدوثها والنتائج المترتبة عليها، كالأخطار التي تحدث في الممتلكات والحوادث ،وخاصة في ظروف العمل.

ب-الأخطار الممتلكات: وهي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الممتلكات سواء كانت في صورتها الثابتة أو المنقولة ،ومنها الحريق والسرقة والتلف والضياع والاختلاس وغيرها من الأخطار ،حيث إذا تحققت في صورة حادث ،فإنه يترتب عليها خسائر كلية أو جزئية في تلك الممتلكات ،حيث ينتج عنها فناء تلك الممتلكات أو نقص في قيمتها.

ج-**أخطار المسؤولية المدنية** : وتشمل الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا تحققت إصابة الغير بضرر مادي في شخصه ،أو في ممتلكاته أو فيهما معا ،ويكون الشخص المتسبب

---

(1) يوسف حجيم الطائي ، وسنان كاظم الموسوي و آخرون ، **إدارة التأمين والمخاطر** ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2011 ، ص : 19.

(2) أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ،**إدارة الخطر و التأمين**، مرجع سبق ذكره ، ص : 26.

مسؤولا عنها أمام القانون ،ويطلق عليها البعض أخطار الممتلكات ذلك أن الخسارة التي تترتب على حدوثها لا تصيب بصفة مباشرة الشخص نفسه ،وإنما تقع على ثروته بصفة عامة ،علما بأن هناك بعض الأخطار تؤثر على الشخص نفسه وعلى ثروته نذكر منها على سبيل المثال الأخطار المهنية للأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والمحاسبين وتسببه هذه الأخطاء من خسائر تجاه الغير.

المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر.

يتم استخدام عدة طرق لتجنب المخاطر ،إلا أن هذه الطرق تختلف باختلاف المحفظة الائتمانية ونوع الخطر الذي يتعرض له البنك ،ومن بين هذه المقاييس التي يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطر فيما يلي:

1-**المدى:**يعتبر المدى من أبسط المقاييس التشتت المطلق،ويمثل مدى تغير الظاهرة تحت الدراسة .ويتم قياس المدى في حالة البيانات المبوبة وباستخدام العلاقة التالية [1].

المدى=أكبر قيمة –أصغر قيمة .

وهو عبارة عن الفرق بين أكبر قيمة و أصغر قيمة تأخذها الظاهرة.

ويعتبر المدى مقياس مضلل لدرجة تشتت أي ظاهرة حيث نجد أنه يتوقف على أكبر وأصغر قيمة والتي قد تكون شاذة.وأيضا نجد المدى في حالة البيانات المبوبة قد أهملت التكرارات الواقعة عن كلا من الحد الأعلى والحد الأدنى الفئة الأخيرة والأولى، مما يجعله غير معبرا تعبيرا دقيقا عن درجة تشتت بين البيانات.وقد يشفع للمدى أنه مقياس مبسط وسهل الحساب و **لكن لا يمكن** الاعتماد عليه في المقارنة بين الظواهر وإما يستخدم كمؤشر سريع لدرجة التشتت.

2-**معامل الاختلاف** : تم اقتراح هذا المقياس من قبل كارل يرسون وهو أهم مقاييس التشتت النسبي وأكثرها استخداما ،ويستخدم بإزالة أثر وحدة القياس ،وللمقارنة بين المتغيرين مقاسين بوحدتين مختلفتين ومجموعة القيم التي يكون فيها معامل الاختلاف هو الأكبر ،فإنها تكون أكثر تشتتا أو أقل اتساقا أو أقل انتظاما أو أقل تجانسا ،وإذا رمزنا معامل الاختلاف بالرمز : [2].

$$CV=(\frac{\sigma_x}{\overline{x}})*100$$

3-**الانحراف المتوسط:**وعلى افتراض أن كافة القيم الواقفة ضمن الفئات هي عند مركز هذه الفئات فإن صيغة الانحراف تكون عبارة عن مجموعة انحرافات القيم ،مراكز هذه الفئات عن الوسط

---

(1) مصطفى الخواجة،**مقدمة في الإحصاء**،بدون طبعة،دار الجامعية للنشر،الإسكندرية،مصر،2002،ص:12.

(2) شفيق عتوم ، **طرق الإحصاء** ،بدون طبعة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص – ص :166-167.

الحسابي مضروبة بتكراراتها وقسمة الناتج عن مجموع التكرارات ،ويتم التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:[1].

$$Dm=\frac{\sum D_i f_i}{\sum f_i}$$

حيث:

Di:قيم الانحرافات المطلقة عن الوسط الحسابي.

Fi: مراكز الفئات.

4-معامل بيتا : هو مقياس درجة تقلب مردود السهم معين في علاقة بمتوسط العائد في السوق،أو مردود مجموعة (عينة)من الأسهم ممثلة في السوق على سبيل متوسط ،ومثل هذا السهم يميل إلى حركة صعودا أو نزولا وبالشكل يتوافق مع حركة مردود السوق بالشكل يتم قياسها من خلال بعض المؤشرات كمؤشر داو جور الصناعي من 30 سهم ،ومؤشر ستندردبور من50 سهم ،يقلص بيتا لأي ورقة مالية وفق المعادلة التالية : [2].

$$B_i = \frac{P_{im} \times G_i}{G_{m^2}}$$

حيث:

Pim: ارتباط بين عائد السوقي والعائد على السهم.

Gi:انحراف المعياري لعائد السهم.

G_{m^2}:انحراف المعياري لعائد السوق.

وتعتمد قيمة معامل بيتا على:

- تقلب في عائد سهم الفردي.
- تقلب في عائد السوق .(وكلاهما يقاسان بالانحراف المعياري الخاص بهما)
- العائد على السهم وعائد السوق.

---

(1) عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية** ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،1997 ، ص : 117.

(2) قبايلي حورية ، **إدارة المخاطر البنكية** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص التسويق ، جامعة الجزائر3،2013،ص – ص :34-35.

ويستفيدون المستثمرون والمدراء والمحافظ الاستثمارية من معامل بيتا في بناء تلك المحافظ فإذا ظهرت مؤشرات توحي بالرواج والانتعاش في السوق ،فيقومون باستبدال بعض مكونات المحفظة ذات معامل بيتا مرتفع بمكونات أخرى ذات معامل بيتا منخفض.

5-**الانحراف المعياري:هو** الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي ونرمز له بالرمز S للعينة ،وبالرمز ∂_x للمجتمع [1].

أو هو الجذر التربيعي للتباين سواء للمجتمع أو العينة .ويستخدم على نطاق واسع كونه يتعامل مع نفس وحدات القياس لمشاهدات الأصلية أي أن:[2].

$$\partial = \sqrt{\frac{\sum(X_i - \bar{X})^2}{n}}$$

6-**التباين**:هو الوسط الحسابي لمربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويرمز له بالرمز V ،والتباين لا يعتبر مقياسا للتشتت[3].

أو بعبارة أخرى هو متوسط مجموع مربعات الانحرافات القيم عن وسطها الحسابي ،وبتربيع الانحرافات نجد أن التباين يقيس التشتت وحدات الأخرى غير الوحدات الموجودة في مجموعة البيانات نفسها ،ويرمز لها بالرمز ∂^2،والصيغة المستخدمة في حسابها للبيانات[4].

---

(1) محمد جبر المغيري ، **إحصاء التحليلي في البحوث اقتصادية و اجتماعية** ، بدون طبعة ، المكتبة العصرية للنشر ، 2011 ، ص : 102.

(2) سالم عيسى بدر ، عماد غصاب عباينة ، **مبادئ الإحصاء الوصفي و الإستدلالي**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2007 ، ص : 20.

(3) أحمد السيد عامر ،**الإحصاء الوصفي والتحليلي** ، الطبعة الثانية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2010، ص : 69.

(4) فاروق عبد العظيم ، إمتثال محمد حسن ، **مقدمة في إحصاء الوصفي** ، بدون طبعة ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ص:122.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر.

تعد إدارة المخاطر جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار الصاحبة لأنشطتها ،بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط.

المطلب الأول :مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها ،فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منها تحقيق أعلى عائد إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة ،قد يؤدي إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

أولا:مفهوم إدارة المخاطر.

هي تنظيم متكامل يهدف إلى المجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وبأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مجابهاتها مع اختيار الأنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[1].ومن أهم تعار يف إدارة المخاطر التي وقع عليها اختيارنا نجد التعارف التالية:

إدارة الخطر هي تلك العملية العلمية التي يمكن من خلالها تقييم وقياس الأخطار التي قد تصيب الأشخاص أو المؤسسات ،وذلك من خلال استخدام الأمثل لأدوات الحيلولة دون وقوعها أو على الأقل التقليل من حدتها[2].

تعرف إدارة الخطر على أنها :«تحديد ،تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد أصول أو القدرة الإرادية للمشروع»[3].

هناك من يعرفها على أنها منهج أو مدخل علمي لتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة العرض المحتملة ،وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسارة التي تقع إلى الحد الأدنى[4].

---

(1) أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ،**إدارة الخطر و التأمين**، مرجع سبق ذكره ، ص : 55.

(2) بوعزيزة الشيخ ،**مدخل إلى التأمين و إدارة الخطر**، مرجع سبق ذكره ، ص : 82.

(3) المانسيع رابح أمين ، **الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، الجامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 ، ص : 4.

(4) طيبب سارة ، **دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم التجارية ، تخصص مالية ومحاسبة ، الجامعة الجزائر3 ، 2016-2017 ،ص :27.

إن إدارة المخاطر تهدف إلى حماية المصادر التمويلية وذلك من خلال الوقاية من الأحداث التي لا يمكن التحكم فيها ،وذلك من :خلق القيمة المضافة وحماية هذه القيمة ،فإدارة المخاطر ليس بإمكانها تجنب المخاطر ،لأن الأرباح بصفة أساسية لا يمكن تحققها إلا من خلال المخاطرة [1].

من خلال التعارف السابقة نلاحظ أنه تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أنه هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا هي أن إدارة المخاطر عبارة عن هيئة تسعى إلى تجنب المخاطر قدر الإمكان من خلال وضع مناهج وأسس علمية وعملية لتعامل مع الأحداث المستقبلية.

ثانيا :أهداف إدارة المخاطر .

كل منهج علمي له مجموعة من الأهداف وجد لأجلها، وإدارة المخاطر واحدة من تلك السبل الغاية منها تحقيق جملة من النتائج والأهداف نذكر منها على سبيل المثال [2].

- حماية المشاريع وتجنب أكبر الخسائر التي قد تلحق بالمؤسسة.
- طمأنة النفس من خلال الأخذ فكرة مسبقة عن الخطر .
- أداة مهمة لتزويد المؤسسات بجميع التحديات المستقبلية ،التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاطاتها.
- تقليص حجم التكاليف للمشاريع من خلال معرفة جمع البيانات الخاطئة والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على المؤسسة ومحاولة تفاديها والحيلولة دون وقوع خسارة .
- معرفة جل المخاطر الأساسية مسبقا ومحاولة التركيز عليها.
- ضبط إطار عمل إدارة المخاطر في المؤسسة، بحيث يلبي متطلبات تنظيمية ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية [3].
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير للأصول المالية [4].
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.

---

(1) بشير عفاف ، **مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة المخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم التجارية ، تخصص بنوك مالية ومحاسبة ، جامعة المسيلة ، ص : 58.

(2) بوعزيزة الشيخ ،**مدخل إلى التأمين و إدارة الخطر**، مرجع سبق ذكره ، ص : 89.

(3) بدوي فاطمة ، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر ، كلية علوم تسيير ، تخصص تأمينات والبنوك ، جامعة تيارت ، 2016 ، ص : 77.

(4) بن جواد مسعود ، **إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008** ، مذكرة مقدمة ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم الاقتصادية ، تخصص البنوك المالية والنقود ، الجزائر3 ، 2012 ، ص ، 61.

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك

- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات [1].

المطلب الثاني:مراحل وخطوات عمليات إدارة المخاطر.

عندما نقول بأن إدارة المخاطر هي منهج علمي لتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجهها المنظمات فهذا يدل على أن تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية ،ورغم أننا سندرس كل من هذه الخطوات على حدا إلا أنها في الواقع العملي تندمج مع بعضها البعض ،وأثناء البحث وجدت عدة مقاربات مختلفة ،وتتمثل هذه الخطوات في العناصر التالية :

1-**تحديد الهدف**:إن أول خطوة في إدارة الخطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المنشأة من برنامج إدارة الخطر حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء النفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة الخطر هو حماية كفاءة أنشطة المنشأة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة هذا الهدف يتضمن أمرين هما [2].

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشأة من الأداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاس.

- حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأشخاص مثل الوفاة أو إصابة بالمرض أما اعتبارات التكلفة وكفاءة استخدام الموارد أو التكوين علاقات عامة جيدة ويجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة الخطر وليست أهداف أساسية.

2-**تحديد المخاطر** : تعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على إنجاز وتحقيق أهداف وإستراتيجيات وخطط المصرف وتتم هذه العملية من قبل الإدارة التي غالبا ما تعين فريق عمل للقيام بذلك والذي يجب عليه أن يكون على معرفة كاملة بالأنشطة المختلفة للمصرف من جهة ،ومعرفة

---

(1) محمد أحمد عبد النبي ، **الرقابة المصرفية** ، الطبعة الأولى ، زمزم للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص : 57.

(2) أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ،**إدارة الخطر و التأمين**، مرجع سبق ذكره ، ص : 46.

بالبيئة الخارجية المحيطة من الجهة الأخرى ،بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف وإستراتيجيات وخطط المصرف.

3-**قياس المخاطر**:بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بالأبعاد الثلاث وهي حجمه ،مدته،واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.

إن القياس الصحيح الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من أهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر يعتبر تقييم المخاطر عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي يترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي تتم تحديدها سابقا،وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس والتقييم ،حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات المتاحة بشكل كافي مثل المخاطر المالية ممكن قياسها بشكل رقمي بسهولة ،أو مخاطر حدوث خسائر نتيجة للدعاوي ،قضائية على مصرف ،أما طرق النوعية تستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات العددية غير متاحة أو الخبرة المطلوبة للتقييم المخاطر بالطرق الكمية الغير المتوفرة ضمن كوارد المصرف ،أو أن حجم الخسائر المتوقع غير مهمة نسبيا مثال ذلك المخاطر ،حيث يتم البحث عن دلائل منطقية تساعد في تقدير الحجم الخسائر هذه المخاطر .

ينبغي تقييم جميع المخاطر (بصفة)بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم ،تقييم وقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا ،وأن يأخذ التقييم المخاطر بحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير محتملة الحدوث .

4-**ضبط المخاطر**: تمثل هذه المرحلة من عملية إدارة المخاطر مشكلة في اتخاذ القرار النهائي وذلك التقرير أي التقنيات المتاحة، وينبغي استخدامه في التعامل مع كل المخاطر[1]. وتختلف هذه التقنيات والطرق من وضع إلى آخر ،وهي بذلك تشمل إما تحمل المخاطرة أو تجنبها أو نقلها إلى **عنصر** آخر لتحمل نتائجها ،وعمد محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها لتعامل مع مخاطرة معينة ،فمن الواجب دراسة حجم الخسائر المحتملة ومدى احتمال حدوثها ،والموارد التي ستكون متاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها.

يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ثم وعلى أساس أفضل معلومات المتاحة واسترشاد بسياسة إدارة المخاطر بالشركة، **يتم** اتخاذ القرار.

---

[1] هناس عباس ، **الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع نقود والمالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص : 146 إلى 148.

5-**مراقبة المخاطر**: تعتبر هذه المرحلة أساسية في عملية إدارة المخاطر وسيرها ،لأن القيام بعمليات السابقة وتنفيذها يتطلب متابعتها وكذا تقييمها والاطمئنان أن المخاطر ضمن الحد المقبول ،وأن اللوائح القانونية الخاصة بالنشاط تم تنفيذها واحترامها ،كما يتطلب الأمر وضع نظام شامل للمراقبة بشكل دوري يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

6-**تنفيذ القرار**: فإذا افترضنا أن القرار بشأن خطر معين هو:الاحتفاظ بالخطر: هذا القرار يجب أن يلازمه أولا يلازمه احتياطي أو تراكما رأسماليا.

وإذا كان القرار يستلزم تراكما رأسماليا ،فلا بد من وضع بعض الإجراءات الإدارية ،لتنفيذ القرار وإذا وقع الاختيار على أسلوب منح الخسارة ،فلا بد من تصميم وتنفيذ برنامج معين لمنع الخسارة ،وأخيرا إذا كان القرار بتحويل خطر معين من خلال التأمين ،فلا بد من الاختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد على التأمين .

7-**التقييم والمراجعة** :تعتبر مرحلة تقييم والمراجعة مرحلة ضرورية من مراحل إدارة الخطر و ذلك لسببين هما:

السبب الأول:هو أن إدارة الخطر لا تعمل في بيئة ساكنة ،حيث أن الأخطار تتبدل وتتغير ،وحيث تختفي بعض الأخطار وتنشأ بعض الأخطار الأخرى .

فبرنامج إدارة الخطر على العام الماضي لا يصلح أو لا يعتبر هو برنامج الأمثل للعام المقبل .

السبب الثاني : أحيانا ما تحدث أخطاء ولذلك فإن التقييم والمراجعة برنامج إدارة الخطر قد يؤدي إلى اكتشاف أخطاء وبالتالي فإن مراجعة القرارات قد ينتج عنها تعديل بعضها قبل أن تصبح مكلفة للمنشأة [1].

المطلب الثالث:سياسات إدارة المخاطر.

لعل من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد وسائل التي مت شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض ،فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشاد المالية للمؤسسة المصرفية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له.

بعض الأساليب والوسائل لمواجهة المخاطر بهدف التغلب عليها وتقليل أثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني بشأن منح تسهيلات ائتمانية **معينة**.

---

[1] مخطار الهانس ، إبراهيم عبد النبي حمودة ، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق** ، بدون طبعة ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص – ص : 22-24.

ويقصد بالسياسات إدارة المخاطر هي تلك الأساليب العملية التي يتقرر إتباعها بعد دراسة وتحليل القرارات وما ينتج عنها من أخطار ،وبعد أن يتأكد متخذ القرار من مقدرته على ممارسة تلك القرارات[1]،وهذه السياسات تنقسم إلى **ما يلي** :

1-**الرقابة** : ويتمثل ذلك في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو **تقليلها** إلى أدنى حد ممكن .

2-**المشاركة** : أي مشاركة الأطراف الأخرى في تحمل هذه المخاطر ،مثل التأمين و الكافلات ....

3-**قبول الخطر**:أي قبول الإدارة للمستوى معين من المخاطر، وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة وكلفة معالجتها عالية[2].

4-**تجنب الخطر** :و يقصد بها اتخاذ القرارات الحد من النشاط معين ، أو اتفاق نشاط الكلية ، وذلك عندما ينطوي هذا النشاط على الخسائر محتملة جسمية ، ولا تتوفر لها التغطية مناسبة ، وذلك فإن سياسة تجنب الخطر تتمثل في قرار سالب أي عدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى الخطر[3].

5-**نقل الخطر أو نقله للغير** : ويقصد به أن تتحمل نتائج و آثار تحقق أخطار مختلفة شركة مختصة مقابل قسط نقدي كشركات التأمين أو أي مؤسسة أخرى تكون أكثر قوة من المؤسسة الأولى على معالجتها أو التحكم فيها بإيجاد الوسيلة المناسبة لتخفيف منها و إنقاص الضرر إلا أقصى قدر ممكن ،وبعد تحويل الخطر من أكثر الطرق المستخدمة للحد من أثارها على اعتبار أن المؤسسة لا تستطيع تحملها لعدم توفر الخبرة الكاملة عن حجم الخطر ومسبباته و خسائره ،أي نقل الآثار المالية التي قد تترتب عليها تحقق الخطر إلى شخص آخر نظير دفع مقابل له[4].

6-**الاحتفاظ بالخطر أو الافتراض الخطر** : ويعرف الافتراض بالخطر أو الاحتفاظ به بأنه فشل في اتخاذ عمل إيجابي لتجنب النتائج غير مرغوب فيها المترتبة على الخطر ، واتخاذ عما إيجابي إيجاد وسائل

---

(1) عبد أحمد أبو بكر ، **إدارة الأخطار شركات التأمين** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 ، ص : 237.

(2) مهند حنا نقولا عيسى ، **إدارة المخاطر محافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2010 ، ص : 125.

(3) عبد الناصر البراني أبو شهد ، **إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ،2013 ، ص : 212.

(4) إتحاد المصارف العربية ، **إدارة أصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي** ، بدون طبعة ، 2002 ، ص : 278.

داخل الشركة للسيطرة على الخطر ، ويظهر افتراض الخطر و الاحتفاظ به من وجود احتمالي : (1).

- إذا كان الخطر مهملا سبب عدم معرفة وجوده.

- إذا حدث و إن وجد اهتمام بوجود الخطر وتم وضع قرار بعدم اتخاذ أي قرار بشأنه أو الاحتفاظ من خلال التأمين، ولكن يجب على مدير الخطر التأكد من مقدرة الشركة على تحمل الخطر.

7-**تخفيض الخطر أو منع الخسارة** :وتتم بتقليل ظاهرة لا تأكد و الشك الناجم عند اتخاذ القرارات ،ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة عن طريق تنبأ بدقة كافية باحتمال تحقق حوادث و تنبأ بدقة أيضا بحجم الخسائر التي تنتج في كل مرة تحدث فيها من الناحية أخرى ،وذلك بعد دراسة موضوعية نوعية الخطر و أسبابه و التخطيط لها لمواجهتها عند تحققها[2].

8-**التنويع** : ويقصد بذلك تنويع مصادر التمويل و الاستثمارات و العمليات لتقليل المخاطر بينما يرى البعض أن سياسات إدارة الخطر تتمثل في مجموعة السياسات التي تتبعها إدارة الأخطار لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المنشأة الاقتصادية ، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى ثلاث مجموعات رئيسية و الشكل التالي يوضح السياسات لتعامل مع المخاطر[3].

(1) عبد الناصر البراني أبو شهد ،**إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره ، ص : 215.

(2) مرجع سابق ذكره ص : 215.

(3) مهند حنا نقولا عيسى ،**إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**، مرجع سبق ذكره ، ص : 125.

الشكل (1-1)سياسات إدارة المخاطر:

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على مرجع عيد أحمد أبو بكر،إدارة الأخطار الشركات التأمين،الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر و الطباعة و التوزيع،عمان، 2011،ص:240.

من الشكل يتبين لنا أن على متخذ القرار الاستعداد لتحمل هامش من المخاطرة ،وكذا توقع حدوث انحراف عن العائد المتوقع وذلك من خلال افتراض حدوث مخاطرة قبل وقوعها ،ووضع خطة ملائمة لمواجهتها ، ويستطيع متخذ القرار ومدير المحفظة نقل المخاطرة من خلال عقود التأمين وكذا تخفيض من حدتها من خلال التنويع من الموارد والاستخدامات ،لضمان عدم خسارة المبلغ المستثمر والمحفظة الاستثمارية .

خلاصة الفصل:

يكتسي النظام المصرفي و المتمثل في البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية ،و تزداد هذه الأهمية من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاد الوطني من جهة ،و مع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى ،إلا أن هذه التحولات التي عرفتها الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة أثرت في المصارف من حيث طبيعة العمليات و الوظائف و الأنشطة و الاستراتيجيات و السياسات التي تعتمدها ،مما عزز الحاجة إلى إدارة المخاطر على نحو يتوسل الكثير من الأدوات و الوسائل و المؤشرات ،فالخطر يعبر عن إمكانية خسارة الأموال المستثمرة نتيجة لعدة أسباب كزيادة ضغوطات التنافسية و العولمة المالية ،الأمر الذي يجعل البنك معرضا لعدة أزمات و مع ظهور الأدوات المالية الحديثة ازدادت حدة المخاطر كون هذه الأخيرة ساهمت بشدة في زيادة مخاطر الانكماش المالي للبنوك و تختلف المخاطر المصرفية باختلاف مصدرها فمنها ما هو خارجي يتمثل في مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار الصرف و مخاطر السوق و مخاطر التضخم و انخفاض القدرة الشرائية للنقود و منها ما هو داخلي أي يتعلق بسياسة البنك إدارته كمخاطر السيولة،الائتمان،التشغيل،السمعة و والمخاطر القانونية و تشغيلية.

يتم قياس المخاطر المصرفية من خلال استخدام عدة طرق نذكر منها مقاييس التشتت ومنه وجب على البنوك استخدام عدة أساليب للتعامل مع المخاطر،من خلال تجنبها أو تقليلها أو نقلها.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر البنكية في ظل المعطيات الحديثة

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات ،فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية تجارية أو حتى المالية تختلف إدارة المخاطر من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة وخصوصية المجال التي تنشط فيه ،فإدارة المخاطر في مجال المصرفي تشمل مجموعة من الأساليب والإستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصب القطاع المصرفي :مثل مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة ....وغيرها ،فإدارة المخاطر المصرفية في البنك تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة لذا فهي تعد من أهم الإدارات في البنك نظرا لأهمية القرارات التي تتخذها في تجنب أو التخلص من الخطر ،بل وأيضا استحوذ على اهتمام المؤسسات المالية الدولية خصوصا لجنة بازل للرقابة المصرفية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية وأسس ومحاور الرقابة المتعلقة بكيفية إدارة هذه المخاطر بطرق سليمة بهدف تقليص من آثارها السلبية والتي قد تؤدي إلى أزمات مصرفية ،ولهذا فقد أصبحت في البنوك إدارة متخصصة في تسيير المخاطر والتحكم فيها لتحقيق أهداف البنك ،وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : إدارة المخاطر البنكية .

المبحث الثاني : دور الرقابة البنكية في رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث : اتفاقية بازل ودورها في ترشيد العمل المصرفي .

المبحث الأول : إدارة المخاطر البنكية .

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر ،وقد لوحظ في السنوات القليلة الماضية تعاظم هذه المخاطر ،بالإضافة إلى تغيير طبيعتها ،وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي ،مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعالة لحماية المصاريف من المخاطر الحالية والمستقبلية .

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية .

يتطور مجال إدارة المخاطر بشكل سريع ،وهنالك الكثير من الجهات نظر مختلفة ووصف لما يتضمنه موضوع إدارة مخاطر ،فإدارة مخاطر ليست وسيلة محصورة على المؤسسات والمنظمات العامة فقط ولكنها أيضا لكل أنشطة طويلة وقصيرة الأجل ،ويجب النظر لفوائد وفرص إدارة المخاطر في علاقتها بأطراف المصلحة المختلفة المتأثرة وليس في علاقاتها بنشاط المؤسسة.

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر،وبدون مخاطر ،تقل الأرباح أو تنعدم ،فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر ،نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ،ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية مقياس الحقيق للنجاح.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل مرور بأربع مراحل أساسية وهي: [1].

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم المعلومات الملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها .
- مراقبة إدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة لاتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر.

نجد أن إدارة المخاطر البنكية عدة مفاهيم تختلف بالنظر إلى الزاوية التي ينظر إليها من خلالها و لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد .يمكن استخدامه في جميع المجالات ولهذا فإننا نلاحظ أن تعريف إدارة المخاطر البنكية يختلف من مجال المعرفة إلى آخر .

---

[1] صلاح حسن ، **تحليل وإدارة وحوكمة مخاطر المصرفية الإلكترونية** ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2010 ، ص : 24.

من أهم التعارف التي تناولت إدارة المخاطر البنكية :

- عرفت لجنة تنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يأتي هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يأتي : [1].

*فهم المخاطر

*إن المخاطر ضمن إطار الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

*إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع أهداف إستراتيجية للبنك .

*إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر .

*إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم .

كما عرفت إدارة المخاطر البنكية :هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن [2].

- عرف البعض إدارة المخاطر البنكية :على أنها الإدارة التي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير و الاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بهدف التقليل هذه الانحرافات ومعالجتها ،باستخدام مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسية والمخاطر المالية ،ويتطلب الأمر منها أن تحدد المقاييس ومراقبة المخاطر حسب أنشطة البنك مع ضرورة تقييم نماذج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر [3].

- كما يعرفها الآخرون :على أنها الإيرادات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به ،وذلك بتحديد مواقع الخطر وقياسها وإدارتها لتجنبها ،أو السيطرة عليها أو تحويلها ،وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر [4].

- ويقصد بها أيضا تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع [5].

---

(1) محمد داود عثمان ، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص – ص : 216-217.

(2) مرجع سابق ذكره، ص : 217.

(3) دريد كامل آل شبيب ، **إدارة البنوك المعاصرة** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص : 232.

(4) بشيري عفاف ، **مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره ، ص : 118.

(5) خالد وهيب الراوي ، **إدارة المخاطر المالية** ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص : 10.

- إذ تعني جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للمصرف ،ووجهة النظر هذه تعتبر متسقة مع وجهة النظر التي تقوم بأن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها ،ومن ثم فإن وجهة نظر هذه ترى بأن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل مستوى المطلق للمخاطر [1].

من خلال ما تقدم من تعريفات نستطيع القول أن إدارة المخاطر البنكية هي مختلف الآليات والعمليات والنظر التي تقوم بها الإدارة المكلفة بمخاطر على مستوى المصرف من أجل تحديد ،تحليل،استجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بالمصرف ،جدير بالذكر أن إدارة المخاطر لا تعني بالضرورة تجنب المخاطر وإنما تعني اتخاذ السلوك المناسب في الوقت الأنسب إما بتجنب المخاطر أو تقليلها أو نقله.

تمارس إدارة المخاطر في المؤسسات المالية المصرفية على جميع المستويات التنظيمية، وذلك بأن تكون كل إدارات والأقسام طرفا في عملية إدارة المخاطر .

المطلب الثاني :أسباب وأهداف إدارة المخاطر البنكية .

إن غالبية حالات تعثر المصرفي جاءت نتيجة خلل في أنظمة الرقابة ،ونحن نعلم جميعا ما **هي** الكلفة المرتفعة التي تنتج عن المصارف الضعيفة ،وبالتالي من تعثر هذه المصارف ،فكلما عرفت المصارف نمو وتوسع ،وكلما تنوعت أعمالها كما ونوعا وجغرافيا ،كلما ازدادت حاجة هذه المصارف لأنظمة لإدارتها بشكل فعال .

ذلك لأن الإدارة الفعالة تساعد على الحد من الخطر أن يخسر المودعين أموالهم ،كما تساعد على زيادة مردود استثمارات مساهمي المصارف وتساهم في الحفاظ على سمعة ووضعية العاملين في المصارف ،ويمكن القول أن بداية أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية : [2].

-إعطاء مجلس الإدارة مديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

- وضع نظام للرقابة الداخلية، وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك و الحيلولة دون وقوع خسائر محتملة.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

---

(1) حاكم محسن الربيعي ، محمد عبد الحسين الراضي ،**حوكمة البنوك وأثر في الأداء والمخاطرة** ، بدون طبعة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص : 162.

(2) قبايلي حورية ، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 167.

- الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالبنك والاطمئنان أنها ضمن حدود المقبولة الموافق عليها [1].

- التوصل إلى أنسب وسيلة للسيطرة على الخطر أو تقليل تكلفة التعامل معه بناءا على أسس علمية وعملية منهجية.

-حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة .

- وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص **على** الأخطار المتوقعة تتسم بدرجة عالية من التقلبات: [2].

- قياس مدي كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالتزاماته.

- الوفاء بالتزاماته .

- المعاونة في اتخاذ قرار التسعير.

- رفع تقرير عن المخاطر والتحكم فيها .

- **تنفيذ** الإستراتيجية:تزود إدارة مخاطر البنوك بنظرات أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة أعمال وفقا لذلك ومن الممكن أن تبدو المخاطر نظرية بالمقارنة بالأمور الواقعية أكثر عملية **مثل**:حجم الأعمال هامش الأتعاب والمخاطر، النتائج الممكنة وغير مؤكدة.

ومن هنا يكون إغراء قوي لتشديد على الأهداف والأعمال التالية والفورية على حساب النتائج المحتملة المستقبلية ،ومع ذلك فمخاطر اليوم وف تصبح واقعية غدا وتجاهل مخاطر يشبه تجاهل الخسائر الممكنة المستقبلية ويرى الخبراء المصرفيون أن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية تستلزم أن تكون مجالس الإدارات والإدارات العليا بالبنوك مهتمة ومدركة تماما لأهمية إدارة المخاطر المصرفية ووضع إستراتيجيات وسياسات خاصة بها والاعتماد على أسلوب العلمي في قياس المخاطر المصرفية وكفاءة وخبرة في إدارة تلك المخاطر ،والمطلوب من المصارف تطوير أنظمتها وسياسات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية لكي تتجنبها أو تقلل من تأثيراتها السلبية ،كما أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغاؤها نهائيا ،وتتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف

---

[1] مزوزي نصيرة ، **إدارة مخاطر العملية داخل البنوك الجزائرية** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص تأمينات وبنوك ، جامعة تيارت ، 2012-2013 ، ص : 48.

[2] قبايلي حورية ، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر**،مرجع سبق ذكره ، ص : 168.

منها: [1]تنفيذ الإستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاءة رأس المال وقدرة على الوفاء بالتزاماته مساعدة في اتخاذ القرار، رفع التقارير عن المخاطر والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية.

وتعتبر المعالجة أهم عنصر ضمن الإدارة،لذا سوف نتطرق في هذا العنصر إلى ثلاث أنواع من المخاطر ألا و هي :خطر السيولة،خطر معدل الفائدة وخطر الائتمان.التي تعتبر أهم وأغلب المخاطر التي يتعرض لها البنك[2].

- **خطر السيولة** : للوقاية من خطر السيولة ،أو معالجتها إن وقع ،يعتمد البنك إلى ما **يسمى** (الاحتياطات الجزئية)وتتمثل باستقطاع نسبة الودائع المنسابة إليه ،وتودع لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني نقدي ،يضاف إلى ما يحتفظ به المصرف لنفسه لغرض توفير السيولة ،هذا هو الإجراء الوقائي ولكن حين يحصل فقدان للسيولة ،فإن المعالجة تتمثل في بيع الموجودات أو الاقتراض.

- **خطر الائتمان** : إن إتباع منهجية افتراضية متحفظة ،وتحليل أهلية المقترض و رفع سعر الفائدة للقروض التي يشك باستعادتها يعد من بين الوسائل لمواجهة هذا النوع من المخاطر البنكية.

- **خطر سعر الفائدة**: يمكن السيطرة إلى حد ما على هذا النوع من المخاطر من خلال تطابق بين الموجودات والمطلوبات والتماثل في تواريخ الاستحقاق الموجودات مع المطلوبات.

المطلب الثالث: مبادئ وقواعد إدارة المخاطر البنكية.

نظرا لأهمية إدارة المخاطر البنكية قامت لجنة الخدمات المالية التي تعني بقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضم في عضويتها 125 بنكا ومؤسسة مالية ،بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم :لجنة القواعد إدارة المخاطر :والتي كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر.

ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها قواعد ومبادئ العامة السبعة لإدارة المخاطر البنكية كما يلي: [3]

1-**مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا**: يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا ،ويتم اعتمادها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة ،بحيث تشمل هذه السياسات أمور رئيسية هامة،وهي تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ورقابتها،و ذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر

---

[1] طارق عبد العالي ، **حوكمة الشركات قطاع العام والخاص والمصارف (مفاهيم مبادئ تجارب متطلبات)** ، الطبعة الثانية ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص : 473.

[2] طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)** ، بدون طبعة ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص : من91إلى93.

[3] مهند حنا نقولا عيسى ، **إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**، مرجع سبق ذكره ، ص : 119.

تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين وإستراتيجية المصرف ،هذا بالإضافة إلى الالتزام بتعليمات جهات الرقابية (الإشرافية) وضرورة وجود ثقافة مؤسسية اتجاه المخاطر.

هذا وقد تم التركيز على أن درجة تحمل المخاطر من قبل المصرف تعتبر عاملا رئيسيا لنجاح إستراتيجية المصرف ،وحتى تكون إستراتيجية فعالة فإنه لابد من أن تكون متفقة مع مستوى مخاطر المقبولة من مجلس الإدارة والإدارة العليا.

ويمكن تحديد مستوى المخاطر المقبولة على مستوى المصرف ككل ،وعلى مستوى الأنشطة الفرعية،ويتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس الكمي على شكل سقوف أو حدود عليا (ومن أمثلة على ذلك مخاطر التعاملات بالعمولات الأجنبية) ،ومستويات المقبولة للمخاطر غير قابلة للقياس الكمي فإنه التعبير عنها من خلال قواعد وأسس عامة (ومن أمثلة على ذلك المعايير السلوكية والأخلاقية).

ويجب أن تكون مراجعة المخاطر والسياسات المتعلقة بها بشكل دوري منتظم ،وكلما دعت الحاجة لذلك في ضوء تغير المعطيات التي تم أخذها بعين الإعتبار عندما تم بناء آلية قياس وتحديد المخاطر.

2-**إطار عملية إدارة المخاطر:** على المصرف أن يحدد الإطار الذي سيتم من خلال إدارة المخاطر بما يضمن تحقيق الفعالية والشمولية لهذه العملية ،وعلى الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتفعيل المهمة ،وذلك بهدف التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا ،وتسهيل لعملية الاتصال بالوقت المناسب والتنسيق والاتخاذ الإجراءات الصحيحة.

إن الإطار العام لإدارة المخاطر يساعد على وضع نطاق لإدارة المخاطر والفعاليات الإجرامية اللازمة لإدارة هذه المخاطر ،كما أنه يساعد في عملية تحديد الأدوار والمسؤوليات لمن يتولون عملية إدارة المخاطر ،ويجب أن يتسم الإطارالعام للمخاطر بالمرونة وأن يتضمن نظاما لمراجعة المخاطر بشكل منتظم.

إن نظام المخاطر الفعال يجب أن يحدد صلاحيات مسؤوليات ومهام العاملين في مجال إدارة المخاطر ،وكذلك توفير الموارد اللازمة له لضمان ممارسة عملهم بشكل جيد وسليم. ويجب أن يكون لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر صلاحية التعامل مع كافة الأنشطة والإدارات في المصرف[1].

[1] مهند حنا نقولا عيسى ،**إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**، مرجع سبق ذكره ، ص : 120.

إن فلسفة تقييم المخاطر على كافة المستويات تؤدي إلى المعرفة وتحديد أكثر المواقع تعرضا للمخاطر في المصارف ،وهذا بالتالي يمكن إدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف من أثر هذه المخاطر ،وهي تساعد كذلك الأنشطة الأخرى مثل قسم مراجعة القروض ،وتدقيق الداخلي ...إلخ،في تقدير مستوى ونوعية المخاطر وقياس مدى فعالية الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر.

3-**تكامل عملية إدارة المخاطر** : إن تكامل عمليات إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر مختلفة في المصرف ،بحيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل المصرف ،كما أن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بالشكل المتكامل إضافة إلى تمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين مخاطر مختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد[1].

4-**مسؤولية دوائر الأنشطة مختلفة في المصرف**:تقع على دوائر الأنشطة مختلفة في المصرف مسؤولية إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطتها كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليتها عن ناتج الأعمال هذه الأنشطة ،وتتحمل إدارة النشاط ما يترتب عن إدارة المخاطر من نتائج سواء كانت سلبية أو إيجابية.

ويجب على كل مستوى من مستويات اتخاذ القرارات فهم وإدراك المخاطر المترتبة على القرارات المتخذة من قبله ،الأمر الذي يسهل عملية توافق مابين درجة المخاطر والعائد المطلوب .

إن مسؤولية إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية ،تقع على عاتق الموظف المعني ،بإدارة المخاطر ،وإنما هي مسؤولية تكافلية لكافة مستويات الإدارية .

ولإحداث التوازن الفعال بين العائد ودرجة المخاطر،فإن إدارة المخاطر يجب أن تكون مرتبطة مع معايير قياس الأداء على مستوى المصرف ككل ،وعلى مستوى وحدة العمل وعلى مستوى الفرد[2].

5-**قياس المخاطر وتقييمها**: على المصارف أن تعمل على تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار و بفضل أن تشتمل عملية تقييم على التحليل الكمي ما أمكن ذلك ،كما يجب أن تظهر عملية تقييم النتائج الأحداث ذات الأثر الإيجابي وذات الأثر السلبي.

والهدف من ذلك هو تمكين الإدارة من فهم طبيعة المخاطر ومستوياتها بأسلوب مبسط يسهل فهمها وإستعابه بما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر .

---

[1] شهيون لامية ، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة جزائر 03 ، 2015 – 2016 ، ص:63.

[2] مهند حنا نقولا عيسى ،**إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**، مرجع سبق ذكره ،ص : 122.

إنه من الضروري تحديد درجة المخاطر الكلية للمصرف على مستوى نوع المخاطر وطبيعة العمل وأن تأخذ بعين الاعتبار الأثر عن العوائد ،وعلى حقوق المساهمين ،وكما هو معلوم فإن المخاطر ليست جميعها قابلة للقياس الكمي ،حيث أن هناك أنواع من المخاطر لا يعبر عنها إلا بشكل نوعي وسواء كانت المخاطر قابلة للقياس الكمي أو النوعي ،فإنه لابد من وضع منهجية واضحة لتقييم المخاطر[1].

6-**استقلالية المراجعة** : الجهة التي تتولى إدارة المخاطر أن تتمتع بالإستقلالية ويجب أن تكون لدها صلاحيات والخبرات الكافية واللازمة لتمكينها من عملية تقييم مخاطر وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى المعالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها المصرف في مجال المخاطر بكافة أنواعها ،والهدف من ذلك هو تأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر في المصرف ليسوا هم الأشخاص الذين يراقبون ويقيمون المخاطر[2].

إن المؤسسات قد تعمل على بناء وتنظيم عملية المراجعة الخاصة بالمخاطر بطرق مختلفة إلا أنه في كل الظروف يجب مراعاة الاستقلالية في عمل الجهة التي تقوم بالرقابة وتقييم المخاطر ويجب أن يكون لمثل هذه الجهة السلطات الكافية لممارسة أعمالها ،وهذا بالإضافة إلى ضرورة تمتعها بالخبرة وقدرة على رفع التقارير حول المشاهدات و المطالعات والتوصيات المتعلقة بأعمالها إلى الجهات المعنية.

7-**التخطيط للطوارئ**:على إدارة المخاطر أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة ،والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى المصرف صورة واضحة عن كيفية تعامل مع الظروف بشكل كفئ وفعال وفي الوقت المناسب.

إن خطط الطوارئ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها ومن أمثلة على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية وفقدان ثقة العملاء بالمصرف ،والاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية ،والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم مراجعة خطط الطوارئ بشكل دوري ومنتظم[3].

وهناك مبادئ أساسية أخرى نذكر منها: [4].

---

(1) مهند حنا نقولا عيسى ، **إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**،مرجع سبق ذكره ،ص – ص : 122 -123.

(2) مرجع سابق ذكره ، ص : 123.

(3) مرجع سابق ذكره، ص : 124.

(4) صلاح حسن السيسي ، **الرقابة على أعمال البنوك والمنظمات الأعمال « تقييم البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية »** ،الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010 ، ص – ص : 249، 250.

- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية ،في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصب تقييمها.

- إنشاء غدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها مسؤولية اليومية للمراقبة وقياس المخاطر لتأكد من أن أنشطة البنك تتسم وفق سياسات والحدود مصارف المعتمدة ،وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة الإدارة.

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة الخطر تشمل في عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالبنك ،ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر،استنادا إلى إستراتيجية المخاطر وإستراتيجية العامة للبنك الذي يضعها مجلس الإدارة للبنك.

المبحث الثاني : دور الرقابة البنكية في رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

تعتبر الرقابة المصرفية نظاما متكاملا تمارسه السلطة النقدية (البنك المركزي)على البنوك المرخصة التي تزاول أعمال مصرفية،وترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الوظائف المناط بتلك السلطات ،وللرقابة دورا مهما في الحياة الاقتصادية عموما وحياة المؤسسات المصرفية خصوصا ،حيث تحقيق الرقابة والإشراف المستمر هو الوسيلة المثلى لمنع حدوث أزمات في البنوك أو تفاديها على الأقل.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف الرقابة البنكية.

إن الرقابة إحدى أهم وظائف المصرف المركزي ،حيث تعتبر هي مسئولة عن تحقيق وجود جهاز المصرفي قوي وسليم ومنافس ،فخلال فترة المحددة من على 1975م- 1992م شهد العالم انتشارا كبيرا في أعمال المصارف وتداخلها دوليا ،كما أن المصارف قد تعرضت لإحصارات متكررة نتيجة للتوسع المفرط وازدياد المنافسة ،حدا إلى تطوير الرقابة المصرفية من قبل السلطات المالية والنقدية لمقابلة متطلبات المرحلة الجديدة وحلا لتلك المشكلات.

أولا :مفهوم الرقابة البنكية.

الرقابة هي وظيفة إدارية ،وهي عملية مستمرة ومحددة يتم بمقتضاه تحقق من الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة،وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح ،ومن أهم التعارف للرقابة المصرفية منها :

وتعني الرقابة بالتأكد من أن النتائج تحققت أو تتحقق مطابقة لأهداف التي تقررت أو التي إحتوتها الخطة [1].

وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها .ومن ثم تحديد الفجوة بين نتائج المستهدفة والنتائج الفعلية وإتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة ،ويتطلب ذلك القيام:[2]

- **المتابعة"**:والتي تعني بالتأكد من أن المستهدف قد تحقق فعلا وفي الوقت المحدد له .
- **التقييم**:والذي يعني بالتأكد من أن ماتم تنفيذه قد تم وفق لما يجب أن يكون.

---

[1] محمد أحمد عبد النبي ، **الرقابة المصرفية** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 35.

[2] مرجع سابق ذكره ، ص : 36.

- ويمكن تعريف الرقابة المصرفية بأنها:قياس وتصحيح أداء الأنشطة المستندة لمرؤوسين لتأكد من أن الأهداف المشروع والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت: [1]

- وتتمثل وظيفة الرقابة في المتابعة أداء وأنشطة البنك لتأكد من إنجاز النتائج المستهدفة واتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب ظهور أي انحرافات ذات دلالة بين الأداء الفعلي المقاس والأداء المرغوب ،والقيام بالتصرفات التصحيحية حالة ظهور تلك الانحرافات لجعل الأداء يمضي في المسار المخطط له[2].

- تعرف الرقابة المصرفية على أنها :تمثل مفهوم إداري بمعنى أن رقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة. (تخطيط،تنظيم،توجيه،الرقابة)[3].

- ويمكن تعريف الرقابة المصرفية عموما بأنها فحص ومراجعة من جانب السلطة أعلى لها هذا الحق ،لتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة ،وللتأكد من مدى تحقيق المشروع ،لأهدافه بكفاية وتحسين معدلات الأداء ،والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا .

ومن خلال قراءة التعارف يمكن استنتاج الأبعاد التالية:

*الرقابة ليست مهمة واحدة أو نشاط واحد، ولكنها عملية تتكون من مراحل متكاملة ومتتابعة.

*الرقابة عملية مستمرة ولازمة لتنفيذ الفعلي للخطط من اللحظة الأولى .

*إن الهدف من العملية الرقابية هو التأكد من تطابق الأداء الفعلي للمعايير المخططة.

ثانيا :أهداف الرقابة البنكية.

تهدف الرقابة للكشف عن الانحرافات السلبية ،التي تحدث أثناء تنفيذ العمل ،وهي تسعى إلى تحقيق مايلي:

- كشف الخلل والانحرافات التي تحدث ونوعها وأسبابها وتقييم نتائجها، واستفادة من ذلك عند إعداد الخطط اللاحقة.

---

(1) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ،2014 ، ص : 207.

(2) طارق طه ، **إدارة البنوك والتكنولوجيا المعلومات** ، بدون طبعة ، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ،ص:29.

(3) جمال الدين بوسعيود ، **محاولة دراسة واقع تقييم المراجع الخارجية لنظام الرقابة الداخلية** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص دراسة محاسبية جباية وتدقيق ، جامعة الجزائر 03 ، 2013- 2014 ص : 56.

- التأكد من أن عملية التنفيذ تجري كما هو مرسوم لها، وتعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الخطة[1].

- تقييم موجودات لكل مصرف وخاصة الديون والسلفيات والحسابات المدنية الأخرى.

- التأكد من سلامة الوضع المالي لكل مصرف أو مؤسسة مالية أو بصورة خاصة التأكد من الكفاءة المالية وضمان السيولة اللازمة،وقابلية تلك المصارف والمؤسسات المالية عن القيام بالتزاماتها وأعبائها ،وعلى الأخص المحافظة على أموال المودعين.

- دراسة المشاكل التي تواجه المؤسسة، ومحاولة إيجاد حلول لتلك المشاكل.

- التحقق من أن المصارف والمؤسسات المالية تتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي.

- تقديم الاقتراحات والسبل التي تساعد على حل مشاكل تجابه المصارف التجارية وطرق زيادة كفاءتها[2].

- توجيه القيادة الإدارية أو السلطة المسئولة إلى التدخل السريع، لحماية الصالح العام واتخاذ ما يلزم من قرارات مناسبة لتصحيح الأخطاء من أجل تحقيق الأهداف[3].

المطلب الثاني : أنواع الرقابة البنكية ووسائلها.

لا يكتمل تسيير المخاطر إلا بالرقابة عليها ،وذلك بوضع الوسائل اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة .

أولا :أنواع الرقابة البنكية.

هناك عدة أنواع يمكن الإشارة إليها:

1-**الرقابة حسب المعايير**: وتتضمن رقابة على أساس الإجراءات والرقابة على أساس النتائج: [4].

1-1:**الرقابة على أساس الإجراءات**:تقوم الرقابة على أساس القواعد والإجراءات بقياس التصرفات التي تصدر عن المنظمات العامة ومطابقتها بمجموعة القوانين والقواعد والضوابط والطرق والإجراءات ،ويركز هذا النوع من الرقابة على التصرفات التي تصدر من وحدات الإدارة العامة ومن العاملين فيها،وليس على ما تحققه هذه التصرفات من نتائج نهائية.

---

(1) جمال الدين بوسعيود ، **محاولة دراسة واقع التقييم المراجع الخارجية للنظام الرقابة الداخلية**،مرجع سبق ذكره ، ص : 58.

(2) أحمد صبحي العيادي ، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها** ، **الطبعة الأولى** ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص : 198.

(3) محمد أحمد عبد النبي ، **الرقابة المصرفية**،مرجع سبق ذكره ، ص : 39.

(4) مرجع سابق ذكره ، ص : 38.

2-1:**الرقابة على أساس النتائج:** تقوم الرقابة على أساس النتائج بقياس النتائج النهائية التي تحققها المنظمات العامة ،وفق المعايير يمكن قياسها موضوعيا ،فهذا النوع من الرقابة يتابع ويقوم التصرفات والنشاطات التي تقوم بها المنظمات العامة ،وإنما يركز فقط على النتائج التي تحققها هذه المنظمات.

2-**الرقابة من حيث المعيار الزماني:**وبناءا عليه توجد ثلاث أنواع من الرقابة السابقة والمستمرة (الآنية) واللاحقة [1].

2-1:**الرقابة السابقة:** تشير إلى اتخاذ كافة الاستعدادات والإحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في المشكلات والسيطرة على المدخلات وتوجيهها لإنجاز الأهداف المرغوبة .

الرقابة المسبقة هي الرقابة الوقائية من حيث الأثر.

2-2:**الرقابة الآنية (المستمرة):**هي الرقابة المستمرة في مختلف مراحل الأداء ،حيث تحاول هذه الرقابة اكتشاف أية انحرافات خلال تنفيذ الأعمال وإتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجتها وتجنب استفحال قبل إتمام العمل .

2-3-**الرقابة اللاحقة** :وترمي إلى اكتشاف الانحرافات عن الخطط المرسومة وتحديد أسبابها وطرق علاجها ومواجهتها والاستفادة من كل ذلك في التخطيط للمستقبل [2].

3-**الرقابة وفق لمصادرها:**وتتضمن الرقابة الداخلية والخارجية [3].

3-1:**الرقابة الداخلية** :يقصد بالرقابة الداخلية ،أنواع الرقابة التي تمارسها المنظمة بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم مختلفة.

3-2:**الرقابة الخارجية:**تعتبر الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية ذلك لأنه إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء ،فإنه ليس ثمة داع عندئذ إلى رقابة أخرى خارجية ،لذلك فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية . كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة.ما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للمنظمة او المنشأة لا يخالف القواعد والإجراءات وعادة ما يتبع أجهزة الرقابة الإدارة العليا ،وهذا ما يعطينا مكانة مرموقة

---

(1) محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص : 198.

(2) عادل فليح العلي ، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي** ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص ، ص : 562 ، 563.

(3) محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة**،مرجع سبق ذكره ، ص ،ص : 198 ، 199.

وقوة دفع عالية واستقلالا يمكنها من حرية العمل وبعدها عن التدخل الأجهزة التنفيذية في أعمالها أو محاولة التأثير في اتجاهاتها.

ثانيا: وسائل الرقابة البنكية.

هناك عدة وسائل للرقابة المصرفية نذكر منها: [1].

1-**الرقابة الوقائية:**تهدف الرقابة الوقائية إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أدنى حد ممكن، ومن أهم وسائلها:

- الحد من المنافسة بين المصارف .
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس مال المصرف.
- المحافظة على النسب المعقولة من السيولة.
- يجنب مخاطر أسعار الفائدة بتحقيق تواتر في استحقاقات بين بنود الموجودات والمطلوبات.
- تحديد الأنشطة المسموح بها للمصارف عبر القوانين.
- تحديد حدود إقراض بالسقوف.

2-**رقابة الأداء:** حيث تنحصر مهمة المصارف المركزية ،استعمال المعلومات والبيانات التي تبين نتائج أداء المصرف ،ويأتي من خلال قيام المصارف بتزويد المصارف المركزية بكشوف شهرية أو فصلية أو سنوية،أو من خلال المقابلات التي تجريها مع إدارة المصرف.

3-**الرقابة الحمائية:** وتهدف الرقابة الحمائية إلى تقديم دعم للمصارف عند تعرضها لأية أزمة من خلال مؤسسات حماية الودائع ،التي تهدف إلى حماية صغار المودعين في المصارف، وبالتالي زيادة الثقة في الجهاز المصرفي ،والملجأ الأخير،حيث يعتبر المصرف المركزي مصرف المصارف.

4-**الرقابة التصحيحية:** تقع مسؤولية الرقابة التصحيحية على عاتق مدققي الحسابات الخارجية الذين عليهم أن يعيدوا تقرير حول الإنجاز الفعلي والنتائج المالية للمصارف [2].

المطلب الثالث: الرقابة البنكية ومساهمتها في رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

اكتسبت الكفاءة أهمية بالغة لاسيما في الوقت الراهن ،فأصبحت هدفا للمسيرين و صناع القرار في شتى المجالات الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية،حيث يعد القطاع البنكي الركيزة و القاعدة التي يستند عليها نجاح أو فشل أي اقتصاد،و ذلك من خلال مجموعة من القواعد و الإجراءات و الأساليب

---

[1] أحمد صبحي العيادي ،**إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها**، مرجع سبق ذكره ، ص : 198.

[2] مرجع سابق ذكره ص : 199.

التي تسير عليها أو تتخذها السلطة النقدية و البنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف.

أولا:كفاءة الجهاز المصرفي.

لبيان ماهية الكفاءة يتوجب علينا تعريفها ،مع بيان أهم أنواعها.

1-تعريفها:

تعرف على أنها الاستخدام العقلاني و الرشيد و المفاضلة بين البدائل و اختيار أفضلها،الذي يقلل التكاليف و يعظم العائد[1].

من خلال التعريف نستنتج أن الكفاءة هي الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المحددة مسبقا،و يتجسد ذلك إما برفع حجم المخرجات مع ثبات المدخلات أو برفع حجم المخرجات مع خفض حجم المدخلات.

2-أنواع الكفاءة:

تعرف الكفاءة العديد من الأنواع يمكن توضيح أهمها:

2-1-الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة :

يقصد بها إنتاج المؤسسة لمستوى معين من الإنتاج عند أدنى مستوى من التكاليف.

2-2-الكفاءة الإنتاجية:

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية .

كما تعرف الكفاءة الإنتاجية على أنها محصلة الكفاءة التقنية و الكفاءة السعرية حيث :

-الكفاءة التقنية :هي إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة إستخدام كمية معينة من المدخلات،أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة.

-الكفاءة السعرية:هي إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات إنتاج.

---

(1) محمد أحمد حسين،**البرمجة الخطية في الخدمات الصحية (تحليل بيانات دراسة حالة)**،المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ،العدد 88، العراق2011،ص:60.

2-3-كفاءة تخصيص الموارد و الكفاءة الهيكلية :

تهدف كفاءة تخصيص الموارد إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل،في حين تهدف الكفاءة الهيكلية إلى قياس مدى تطور و استمرار الصناعة و تحسينها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها .

2-4-الكفاءة النسبية:

الكفاءة النسبية هي مقياس للكفاءة سواء كانت تقنية أو سعرية أو اقتصادية للمؤسسة أو أكثر،أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة،و تتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو للمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام المراحل الإنتاج [1].

ثانيا:مساهمة الرقابة البنكية في تفعيل الجهاز المصرفي.

الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطة النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين،وبالتالي زيادة الثقة بأدائها.

وتتمثل الهيئات الرقابية المصرفية في اللجنة المصرفية،مركزية المخاطر،مركزية عوارض الدفع،مركزية إصدار السندات بدون رصيد...الخ.

لقد شهدت الصناعة المصرفية خلال العقدين الماضيين كثير من التطورات وصاحب ذلك توسع وتنع الخدمات التي تقدمها المصارف ،الأمر الذي ترتب عليه الزيادة من المخاطر التي تحتاج إلى رقابة قوية ،وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الكثير من الثغرات في أسلوب الرقابة على المصارف على الرغم من ما شهدته الرقابة من تطورات مثل الرقابة بالتركيز على المخاطر وتشجيع البنوك على تبني إدارة المخاطر قوية وربط حجم رأسمال المطلوب من البنوك بنوعية وقوة إدارة مخاطر لدى هذه المصارف.

إن الرقابة باستخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الجزئية والتي تركز على سلامة المصارف بشكل فردي غير كافية للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي ككل.

---

(1) عبد الكريم منصوري و آخرون،**قياس كفاءة المؤسسات في تطبيق نظام الجودة الشاملة باستخدام أسلوب تحليل الطويقي للبيانات«إدارة الجودة الشاملة و التنمية المؤسسات»**،جامعة طاهر ملاي سعيدة،الجزائر 2010،ص:9.

لذا لابد من استخدام مؤشرات السلامة احترازية الكلية ،كأسلوب الرقابة على المصارف،لأن المخاطر التي تواجه البنوك مجتمعة تختلف في تابعياتها عن المخاطر التي تواجه البنوك بشكل فردي.

وعليه فإن الرقابة الاحترازية الكلية أصبحت تلقى اهتمام كبير،كزنها تساعد على الحد أو التخفيض من تعرض النظام المصرفي إلى الصعوبات،كذلك الحد من التكاليف الكبيرة التي بتحملها الاقتصاد لإنقاذ المصارف [1].

[1] خالفي وهيبة ، **تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد إصلاحات الإقتصادية (حالة الجزائر)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2013 -2014 ، ص - ص : 27-28.

المبحث الثالث : اتفاقية بازل ودورها في ترشيد العمل المصرفي.

إن لجنة بازل الدولية جاءت كأولى للخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الرقابة و الإشراف المصرفي ،تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها ،وإدارة المخاطر التي تتربص بها.لذلك رأينا أنه من الضروري التعريف بهذه اللجنة وتحديد إطار عملها ومقترحات لنصل في الأخير إلى معالجة فكرة تعديل اتفاقية بازل الأولى كمطلب أساسي لتطلع لاتفاقية الثانية أعم وأشمل من مجرد تحقيق 8%كمعدل رأس المال ،حيث أن هذه الاتفاقية تعتبر تغييرا شاملا ومتكاملا لثقافة المصرفية ،والتي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول :اتفاقية بازل الأولى (كفاية رأس المال).

يشير مصطلح كفاية رأس المال إلى الحاجة البنك لامتلاك قاعدة رأسمالية (أموال)كبيرة لحمايته من مخاطرة التعسر المالي[1]

أولا : السمات الأساسية لاتفاقية بازل الأولى الأصلية.

من دون شك أن صدور اتفاقية حول كفاية الأموال الخاصة (بازل أولى)،عام1988 مثل قفزة نوعية في الإدارة الحصيفة للمخاطر ،ولتحقيق قد من التناسق والانسجام في أداء الرقابة المصرفية ،بما في ذلك مابين الدول. وتعود أهمية الوضع معيار دولي كمقياس ملائمة البنك وسلامته من الحاجة الملحة إلى المعايير الدولية لتنظيم وضبط سلامة البنوك وتوفير جو من المنافسة العادلة ،فقد تميز اتفاق بازل لسنة 1988بالعديد من الجوانب أهمها: [2].

1-**التركيز على مخاطر الائتمان:**بهدف الاتفاق إلى حساب مستلزمات الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر الائتمان التي تصيب أصول البنك ،سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها ،وسواء كانت ثابتة أو متداولة ،مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر عدم وفاء الطرف المقابل إلى جانب مراعاة مخاطر الدول.

2-**توحيد بين وحدات المجمع المالي:** تفترض اللجنة أن السياق المناسب لتطبيق مقرر بازل أولى هو توحيد الحسابات والقوائم المالية بغرض تقدير المستلزمات من الأموال الخاصة بدقة ،خاصة على المجتمعات .

---

(1) برايل كوبل ، **تحديد مخاطر الإئتمان** ، الطبعة الثانية ، دار فاروق للنشر والتوزيع ، قاهرة ، مصر ، 2007 ، ص : 79.

(2) حمزة الطيبي ، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة الجزائر 03 ، 2012- 2013 ، ص ،ص : 84-85.

3-**اعتناء بجودة الأصول كفاية المخصصات:**قد تقضي نسبة الأموال الخاصة بمفردها إلى إساءة الحكم على ملاءة البنك لذا تم صب الاهتمام أيضا على نوعية الأصول، وذلك من خلال:

- وضع الإستراتيجيات والسياسات المناسبة لتوزيع المخاطر والتحكم بها،تقييم مكونات وتقدير سلوكيات محافظ الأصول.

4-**تقسيم دول العالم إلى مجموعتين لغرض تحديد الأوزان المخاطر بدلالة خطر البلد:** مجموعة الدول كاملة عضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء ،والدول ذات الترتيبات الإقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

ثانيا :مقررات بازل الأولى.

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات ،قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال ،والذي عرف باتفاقية بازل أولى وذلك في يوليو 1988م ،ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا ،وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال ،تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطواتها وبطريقة مرجحة ،وقدرت هذه النسبة ب 8% وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة باعتبار نهاية 1992م ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990 ،وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوك ،والذي أصبح ذلك رئيسيا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك ،ويسميها الفرنسيون أيضا معدل ملاءة الأوربي قامت مقررات لجنة بازل على تصنيف الدول إلى ذلك دولتين: سويسرا،المملكة العربية،السعودية ،أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم ،وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية: [1].

- ربط إحتياطات رأس المال لدى البنك بأخطار الناتجة عن أنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.
- تقديم رأس المال إلى مجموعتين هما :
- **رأس المال الأساسي:**ويشمل (حقوق المساهمين+الإحتياطات المعلنة والإحتياطات العامة والقانونية +الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) _ (القيم المعلنة + الاستثمار في شركات التابعة).

(1) عواق مريم ، **تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، 2013- 2014 ، ص : 62.

- **رأس المال التكميلي:** ويشمل (الاحتياطات غير المعلنة +احتياطات إعادة تقييم الأصول +مخصصات لمواجهة مخاطر العامة أو خسائر القروض +إقراض متوسط والطويل الأجل من المساهمين أومن غيرهم (القروض المساندة)+ الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض).

كما يخضع رأسمال للعديد من الشروط والتي تضمنها الاتفاقية.

ثالثا: الأسباب التي دعت إلى تعديل مقررات لجنة بازل الأولى.

أصدرت لجنة بازل التي تعد بمثابة لجنة للرقابة المصرفية في إطار بنك تسوية الدولية المسودة عملها متعلق بالملاءة المصرفية في يوليو 1988،حيث وافقت المصارف المركزية بإثنا عشر دولة صناعية وهي أمريكا،اليابان،ألمانيا،بريطانيا،فرنسا،كندا،إيطاليا،سويد،هولندا،بلجيك،سويسرا،لكسمبورج،على مقررات اللجنة وأخصها معيار كفاية رأس المال،حيث أصبح لزاما على المصارف التي تخضع لرقابة المصارف المركزية أن تصل برأسمالها منسوبا إلى موجداتها مع بنودها خارج الميزانية والمرجحة بأوزان مخاطرها ،إلى ما نسبته 1%بالحد الأدنى مع التركيز بشكل رئيسي على مخاطر الائتمانية دون الدخول بشكل تفصيلي في مخاطر أخرى التي تؤثر على الوضع المالي للبنوك مثل:مخاطر السيولة ،مخاطر سعر الفائدة،مخاطر سعر الصرف وغيرها...

وقد أظهرت الحاجة إلى تعديل الاتفاقية في أعقاب الانهيارات المصرفية في اغلب الدول وعلى رأسها دول جنوب شرق آسيا ،فمع نهاية عام 2001 انعقدت لجنة بازل مرة أخرى لتقرر تعديل اتفاقية بازل الأولى ،ولتصدر اتفاقية بازل الثانية خاصة للمعايير الرقابية التي تنظم العمل المصرفي في العالم ولي تعطي المصارف في العالم مهلة تنتهي في عام 2005م[1].

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية والثالثة.

تمثل مقررات بازل الثانية و الثالثة فرص وتحديات لأنظمة مصرفية عالمية ،حيث ارتبط نجاحها في وضع الحد الأدنى لرأس المال وزيادة السيولة للوفاء بالتزامات نقدية المستحقة ،إضافة لرفع ثقافة مخاطر المصرفية وتخفيض تذبذباتها داخل القطاع المصرفي.

---

[1] عبد الحميد شواربي ، **إدارة المخاطر التعثر المصرفي** ، بدون طبعة ، المكتبة الجامعية الحديثة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص : 75.

أولا : تعديلات بازل الأولى .

مع أن هذه التعديلات أبقت على نسبة 8% كما ورد في اتفاقية بازل أولى إلا أنها عدلت من مكونات هذه النسبة ،حيث سميت البنوك لإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية والتي يجب أن تكون خاضعة للشروط التالية:[1].

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا تتجاوز 25% كحد أقصى من رأس المال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- يجوز استبدال الطبقة الثانية من الطبقة الثالثة من رأس المال وذلك ضمن الحد المذكور .
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤الشريحة الثانية +الشريحة الثالثة.
- عند حساب النسبة الإجمالية لرأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مخاطر السوق في 12.5 وذلك على أساس أن 100 مقسمة على 8% هي الحد الأدنى لكفاية رأس المال وتساوي12.5 .ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر ،وعليه تحدد الصيغة الرأسمالية بعد إدخال مخاطر السوق في احتساب معدل كفاية رأس المال البنوك على النحو التالي:

معدل كفاية رأس المال= رأس المال(الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالث)/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +مقياس المخاطر السوقية.

ثانيا: محاور بازل الثانية.

تتضمن اتفاقية بازل الثانية ثلاث محاور أساسية وهي:

1-**الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** تحدد هذه الركيزة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي ،أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ1% من مجمل الموجودات الموزونة بالمخاطر ،وقد ضفة هذه اتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما حدد سبل معالجتها بالطرق الضرورية حسب الحاجة[2].

---

[1] بورويبة آمال ، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل ثانية وثالثة دراسة من البنوك الجزائرية** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية ، جامعة تيارت ، 2016- 2017 ، ص ، ص : 53 - 54.

[2] محمد محمود المكاوي ، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والإستيفاء مقررات بازل أولى و وثانية و ثالثة**، بدون طبعة ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ، برج آية المنصورة ، 2011 ، ص : 113.

2-**الرقابة الاحترازية** : تقضي الرقابة الاحترازية بمتابعة كفاية رأس المال من قبل السلطات الرقابية والتي تهدف إلى تأكد السلطات الإشرافية الرقابية من أن وضعية رأس المال المصرف وكفايته المتماشية مع البنية وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يحملها ،وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفعالية.

وتستند عملية المتابعة إلى مبادئ متكاملة وأساسية وتتلخص ب: [1].

- توقع ممارسة مصارف لأنشطتها بمستوى رأس المال يفوق الحدود الدنيا.
- توفر عملية تقييم كفاية رأس المال إجمالية متماشية مع بنية المخاطر.

3-**انضباط السوق** : تهدف لجنة بازل إلى إرساء منهج فعال لانضباط السوق من خلال وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح تتعلق بنطاق تطبيق متطلبات الإفصاح ،مكونات رأس المال ومدى

- سعي السلطات الرقابية لتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون انخفاض رأس المال، تحت سقف المعدلات الوقائية. كفايته ،تعرض للمخاطر آليات تقييمها وتتدرج توجهات لجنة بازل لتطبيق الدعامة الثالثة في أربع محاور: [2].

- إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية (معايير تقارير المالية الدولية) **كما** يتعين على الإدارة المصرف أن تحدد وسيلة الإفصاح المناسب.

- **الأهمية النسبية**: إن أي معلومة تعتبر ذات اهمية نسبية إذا كان إغفالها أو إدراجها بالشكل الخاطئ يؤثر على التقدير أو القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدموا البيانات المالية ،ويعتبر اختبار مستخدمي البيانات المالية المعيار الذي يرجع المصرف لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه .

- **دورية الإفصاح** : يميز هذا المحور بين المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على أساس نصف سنوي معلومات العامة التي يتم الإفصاح عنها على أساس سنوي ،كما يتعين على المصارف ذات النشاط الدولي أن تفصح عن مكونات رأســس المال وفقا لمعيار كفاية رأس المال وعن نسبة كفاية رأس المال لديها ،وكذلك عن المعلومات ذات التقلبات السريعة وذلك على أساس الفعلي.

---

(1) محمد سليم وهبة ، كامل حسين كلاكش ، **المصارف الإسلامية «نظرة تحليلية في تحديات التطبيق »**، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2011، ص : 30.

(2) سلماني هناء ، **تطوير المصرفية في الجزائر و آفاق تطبيق معايير بازل** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و العلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد الخدمات ، جامعة الجزائر 03 ، 2012 – 2013 ، ص ، ص : 79 ، 80.

-المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية: تعتبر لجنة بازل أن الإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شأنها أن يضعف الوضع التنافسي للمصرف إزاء المنافسين.

المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر المصرفية وفق بازل الثانية و أهم مرتكزات بازل الثالثة و آثارها.

جاءت اتفاقية بازل الثانية بأساليب متعددة لقياس المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان ،مخاطر التشغيل ،مخاطر السوق ،كما منحت البنوك حرية اختيار الأسلوب المناسب لها لإدارة هذه المخاطر بإضافة إلى المرتكزات التي اعتمدتها بازل الثالثة.

أولا:أساليب قياس المخاطر المصرفية وفق بازل الثانية:

هناك عدة أساليب لقياس المخاطر نذكر أهمها:

1-**أساليب قياس مخاطر الائتمان** : فيما يتعلق بمخاطر الائتمان فقد إتاحة اتفاقية بازل الثانية ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان **هي**: [1].

1-1-**الأسلوب المعياري**:والذي يعتمد أساسا على إعطاء الأوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات ،بنوك،شركات)،على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات تضيف الخارجية لهذه الأطراف ،وهنا يظهر دور البنك المركزي في احتمال هذه المؤسسات واقرضها كجهات يمكن على أساس تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.

1-2-**أسلوب التصنيف الداخلي**: وفيه تقوم البنوك بتقديم احتمالات عدم السداد من العملاء ،وتكون باقي المدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.

1-3-**أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم**: وفيه تقوم البنوك بتقدير جميع المدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل والخسائر الناتجة عن عدم السداد والأجل ،وحجم مركز تعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي .وقد أضافت اللجنة إلى الأساليب الثلاثة المذكورة ،الأسلوب المعياري المبسط للدول التي لا يتوافر لها مؤسسات تقييم خارجي.

2: **أساليب قياس مخاطر السوق** :فقد أبقت المقررات الجديدة على طرق القياس المستخدمة في المقررات الأولى حيث يوجد أسلوبان هما: [2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **إقتصاديات النقود والبنوك** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 ، ص:384.

[2] مرجع سابق ذكره ص : 385.

2-1-**الأسلوب النمطي** :ويعتمد على تقرير مخاطر السوق في المحفظة المتاجرة بالنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدا،حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في أسعار الفائدة ،ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ،والأسعار الأصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة.

2-2-**أسلوب النماذج الداخلية**: ويعتمد على أسلوب القيمة المعرضة للخطر والذي يمكن إدارة المخاطر داخل البنك من قياس المخاطر السوق بكفاءة ويسهل عملية التقرير عنها لإدارة العليا لانه يتمثل في التقدير عن هذه المخاطر برقم واحد يمثل حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة وهذا الأسلوب يمكن أن توفره البنوك بنفسها عن طريق شراء البرامج الخاصة به وإدخال محفظة المتاجرة داخل وإتباع المقررات بازل في هذا الخصوص من حيث الاحتفاظ ببيانات لعوامل (أسعار الفائدة ،أسعار الصرف ،أسعار الأصول)ثم استخدام درجة الثقة99 %،وفترة الاحتفاظ بالمراكز المفتوحة مدة عشرة أيام(10)،وبتالي ينتج حجم مخاطر السوق.

3:**أساليب قياس مخاطر التشغيل**: أتاحت المعايير ثلاثة أساليب أخرى لقياسيها [1].

3-1-**أسلوب المؤشر الأساسي**:والذي يعتمد على بيانات إجمالي الدخل لثلاث سنوات سابقة وحساب المتوسط لها ثم ضرب الناتج في نسبة 15%.

3-2-**أسلوب النمطي**:وهو يتطلب من البنوك تقييم أنشطتها أساسية وتحديد إجمالي الدخل من هذه الأنشطة على مدار ثلاث سنوات ثم إيجاد المتوسط لكل نشاط وضربه في نسبة تتراوح بين12%إلى 18%حسب طبيعة كل نشاط للوصول إلى حجم أنماط التشغيل التي يتعرض لها البنك.

3-3-**الأسلوب المتقدم**:ويعتمد على الاحتفاظ البنك بقاعدة بيانات علة الأحداث التي تقع للبنك ومرات تكرارها والمبالغ التي يخسرها البنك نتيجة وقوعها في كل مرة (مثل :حوادث الاختلاس ،السرقة و خيانة الأمانة...)،وباستخدام النماذج المخصصة لحساب المخاطر التشغيل يمكن للبنك تقدير مخاطر التشغيل التي يتعرض لها .

وقد أتاحة الاتفاقية الأساليب الثلاثة سالفة الذكر لقياس الأنواع المختلفة من المخاطر لكي يختار البنك الأساليب التي يمكن من خلالها قياس المخاطر المختلفة حسب إمكاناته ودرجة التقدم أساليب إدارة المخاطر به،ولهذا يكون للبنك المركزي هذه المرة تعيين أساليب بذاتها لكي تستخدمها كل البنوك حيث أتاحت القرارات الحرية في ذلك للبنوك ،أي أن النموذج التطبيق في هذه المرة يختلف عن نموذج التطبيق

---

[1] بورويبة آمال ، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل الأولى والثالثة دراسة لعينة من البنوك الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص : من 79 إلى 83.

في عام 1988،حيث يكون للبنك المركزي التأكد من قدرة وإمكانية البنوك على استخدام الأساليب التي اختارها لحساب الأنواع المختلفة من المخاطر والاعتماد هذه الأساليب الأكثر بساطة وسهولة في حالة عدم توافر الإمكانية اللازمة لاستخدام أسلوب المتقدم للقياس ،الأمر الذي يوضح أهمية أن تبدأ البنوك في التعرف على هذه الأساليب ومدى توفر الإمكانات اللازمة لاستخدام الأساليب بعينها من الآن وأن تجرب كيفية حساب معدل كفاية رأس المال باستخدام الأساليب المبسطة كبداية ثم تنتقل منها إلى الأساليب أكثر تقدما كلما توافرت الإمكانات اللازمة لذلك[1].

ثانيا:تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة.

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل الثالثة،حيث يمكننا تلخيصها فيما يلي: [2].

1-**ضغط كبير على الربحية والعائد:**حيث أن زيادة متطلبات رأس المال وزيادة تكلفة التمويل ستضع ضغوطا على الهوامش والقدرة التشغيلية للمصارف.

2-**التغير في الطلب على التمويل قصير الأجل و طويل الأجل:**حيث أن تطبيق نسبتي السيولة بدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصير الأجل وأكثر نحو التمويل طويل الأجل ،وهذا سيخلف أثارا على أسعار وهوامش الربح التي من الممكن تحقيقها.

فرض ضغوط كبيرة على المصارف الضعيفة التي تجد صعوبة في رفع رأسمالها مما يؤثر على نماذج أعمالها واحتمال على المنافسة.

3-**تخفيض خطر حدوث أزمات مصرفية** :حيث أن تعزيز رأس المال والإحتياطات السائلة معا مع التركيز على تحسين إدارة المخاطر يؤدي إلى تخفيض فشل المصارف وأيضا ترابط المؤسسات .

4**تخفيض القدرة الإقراضية للمصارف:** بالرغم أن مراد من الجدول الزمني لتنفيذ بازل الثالثة **هو** تخفيض الآثار إلا أن تطبيقها قديؤدي إلى انخفاض القدرة الإقراضية للمصارف أو على الأقل تقدير يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة الإقراض.

5-**انخفاض إقبال المستثمرين على أسهم المصرف:**ذلك أن أسهم المصارف يمكن أن تنخفض جراء عملية إعادة بناء قواعد رأس المال كما سينخفض العائد على حقوق المساهمين والربحية .

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، **إقتصاديات النقود والبنوك** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 386.

(2) سلماني هناء ، **تطوير المصرفية في الجزائر و معايير تطبيق بازل**،مرجع سبق ذكره ، ص : 99.

ثالثا: مرتكزات اتفاقية بازل الثالثة.

من بين هذه المرتكزات نذكر مايلي: [1].

1-**تدعيم جودة رأس المال:**تعتبر لجنة بازل أنه من الضروري تدعيم جودة رأس المال وذلك للحفاظ على القدرة على امتصاص الخسائر وضمان استمرار نشاط مؤسسات الائتمانحيث أن مكونات رأس المال لم تعد كافية ولابد من تدعيمها.

إن قواعد بازل الثالثة أدخلت حد الأدنى جديد يتعلق بحقوق المساهمين ،حيث تصبح معادلة ل4.5%من رأس المال تصبح6%إبتداءا من 2013 في حين أن كفاية الحدية لمجموع رأس المال(الشريحة واحدة+الشريحة الثانية)تبقى كما هي 8%،أما الشريحة الثالثة فقد تم إستبعادها.

2-**قياس مخاطر السيولة لدى البنوك:**إن أكبر الابتكارات التي أتت بها اتفاقية بازل الثالثة تتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى البنوك النسبة الأولى لأجل القصير و النسبة للأجل الطويل ،فنظرا لأهمية السيولة البنكية التي ظهرت خلال أزمة 2007 ندرك بوضوح أسباب هذا الابتكار التنظيمي ،فحيثما بدأت لجنة بازل أعمالها في منتصف الثمانيات كان عنصر تنظيم السيولة لدى البنوك أمر وارد لكن مشروع سريعا ماتم عزله ،ربما لأن التطبيقه بشكل صعوبة وأن لجنة بازل كانت تعتبر أن ملاءة المؤسسة كافية لضمان سيولتها ،لكن الأزمة رهنت على أن ذلك ليس كافيا حيث ساءت الربا في السوق النقدية وحالة عدم التأكد تتعلق بحيازة الأصول السائدة مما جعل البنوك تعرف صعوبات حقيقة تتعلق بمشاكل السيولة لذلك أدخلت بازل الثالثة نسبتين إجباريتين التالين [2].

أ-**نسبة تغطية السيولة:**لتعزيز مرونة قصيرة الأجل للمخاطر المتوقعة للبنوك عن طريق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من المود لمدة ثلاثون يوما(30)خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة.

ب-**نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة:**لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة)لوائمة تركيزة الأساسية للموجودات والمطلوبات.

---

[1] منال هاني ، **دور الأساليب الرقابية و الإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الإئتمانية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و العلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 03 ، 2013- 3014 ، ص : 29.

[2] منال هاني ، **تطوير المصرفية في الجزائر و معايير تطبيق بازل**،مرجع سبق ذكره ، ص :94.

وتحسب نسبتين كالآتي: [1].

LCR=أصول سائلة عالية الجودة /الالتزامات لمدة 30يوم>100%

NFSR=موارد دائمة لمدة سنة /التزامات لمدة سنة>100%

[1] منال هاني ، تطوير المصرفية في الجزائر و معايير تطبيق بازل،مرجع سبق ذكره ، ص :94.

خلاصة الفصل

إن تطور الأنظمة المصرفية وعصرنة الخدمات البنكية أدى إلى زيادة من حدة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتعدد أنواعها مما يصعب إدارة هذه المخاطر باختلاف السياسات والإستراتيجيات وكذا الرقابة عليها فتوجب تطوير طرق إدارة هذه المخاطر وطرق قياسها وتنا بها وتفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية على البنوك للمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي خاصة وأن المؤسسات المالية أصبحت متداخلة بسبب العولمة المالية وخطر العدوى مما حتم وضع مبادئ أساسية تجلد في اتفاقية بازل بمعاييرها ومبادئها الرقابية على البنوك مما ساهم في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرت البنوك على المنافسة بغض النظر عن بعض السلبيات الناتجة عن مبادئ اللجنة.

الفصل الثالث

تاثير ادارة المخاطر البنكية على كفاءة النظام المصرفي لدراسة

حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

تمهيد:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك و اتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف ،فمع تزايد المنافسة المحلية و الدولية ،أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر ،و التي تكون ناتجة عن نشاط البنك أو طريقة تسييره و إدارته أو من عوامل الخارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك.

تحت تأثير هذه الظروف كان لزاما على البنوك في أي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار و تقليلها ،تم إيجاد معايير عالميا لتطبيقها في هذا الصدد فكانت هناك اتفاقيات بازل و التحليل المالي الذي يوفر البيانات و المعلومات كما يقدم مؤشرات التوازن الحكم و القياس في كل من مراحل التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية التي تمثل الركيزة الأساسية للتحليل المالي للتقييم البنك الوطني الجزائري.

وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل:قسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية للقواعد الإحترازية لاتفاقيات بازل.

المبحث الثاني:الاطار العام للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الثالث:استخدام ادوات التحليل المالي في إدارة المخاطر البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول:واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية للقواعد الاحترازية لاتفاقيات بازل.

إن القواعد الاحترازية هي بمثابة معايير وقائية للتسيير يجب احترامها و التقي دها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة السيولة أو تسيير الخطر و ذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأسمال،إن إرساء مثل هذه القواعد على مستوى أنشطة البنوك يهدف أساسا إلى إرساء قواعد صلبة للرقابة المصرفية قوامها حماية النظام البنكي من الأزمات التي تشكل عائقا أمام استمراره و رفع أدائه،ومن ثم حماية المودعين و ضمان توازن النظام المالي بصفة عامة.

المطلب الأول: واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل الأولى .

كان صدور التنظيم رقم (90-01)هو أول مسايرة اتفاقية بازل الأولى في المنظومة المصرفية الجزائرية 04-07-1990 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و أهم ما جاء فيها أن لا تقل نسبة تغطية الأخطار عن 08% ثم صدور بعد ذلك التنظيم رقم (91-09) بتاريخ 14-08-1991 المحدد لقواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية و لم يحدد هذه النسبة بل أشار أنها ستحدد لاحقا بتعليمة بنك الجزائر .

كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأس المال الأساسي و التكميلي وكذا العناصر التي تشكل مخاطرة و يجب احتسابها في مقام النسبة.

وهذا قبل أن يتم تعديل بعض هذه المكونات بموجب التنظيم رقم (09-04)الصادر بتاريخ 20-04-1995 المعدل و المتمم للتنظيم السابق.

جاء بعد تنظيم رقم (91-09) التعليمة رقم (34-91) بتاريخ 14-11-1991 و المتعلق بقواعد المحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك مجموع أخطاره في مادتها الثالثة ب8%و ذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم (91-09) و التأكيد لما ورد في التنظيم رقم (90-01)، وذلك بوضع رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدرج إلى 8% كما حددته النسبة العالمية أي بازل ، و ذلك وفقا الجدول

التالي: [1]

الجدول رقم (3-1)رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة 1991.

تاريخ أول الأجل	النسبة ب%
نهاية شهر ديسمبر 1992	4
نهاية شهر ديسمبر1993	5
نهاية شهر ديسمبر1995	8

المصدر: التعليمة رقم (34-91)من اتفاقية بازل الأولى الصادر بتاريخ 14-11-1991.

البنوك العاملة في الجزائر لم تتمكن من مواكبة هذه الرزنامة ،مما اضطر بنك الجزائر بعدها إلى إلغاء هذه التعليمة ،و تعويضها بإصدار تعليمة أخرى تبدأ بنفس الحد الأدنى للتعليمة السابقة و لكن تبدأ من حيث تنتهي الأولى.

و ذلك بأريحية أكثر في تمديد أجل الانتهاء و سنوات المرحلة الانتقالية و هذا بما يخص التعليمة رقم(74-94)الصادرة في 29-11-1994 و المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية ،و التي جاءت لتفصيل و توضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق،و لقد حددت هذه التعليمة معظم المعدلات المتعلقة بالحيطة و الحذر المعروفة عالميا و أهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال فقد فرضت الالتزام ملاءة لرأس المال أكبر أو يساوي 8%تطبيق بشكل تدريجي و حددت آخر لذلك نهاية ديسمبر 1999 و ذلك و فقا مراحل الآتية:

الجدول(3-2)رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة 1994.

تاريخ اول الأجل	نسبة%
نهاية شهر جوان 1995	4
نهاية شهر جوان 1996	5
نهاية شهر جوان 1997	6
نهاية شهر جوان 1998	7
نهاية شهر جوان1999	8

المصدر:التعليمة رقم (74-94)من اتفاقية بازل الأولى الصادرة في 29-11-1994.

[1] سلماني هناء ، **تطوير المصرفية في الجزائر وآفاق تطبيق معايير بازل** ، مرجع سبق ذكره، ص98.

وقد تضمنت كل من موارد5،6،7،9،11 تفاصيل التعليمة و كل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في المقررات بازل الأولى.

من خلال التعليمة السابقة نلاحظ بالنسبة لاتفاقية بازل تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999 بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992.

كما أن اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها 3 سنوات للالتزام بمعاييرها بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى 5 سنوات لتطبيق هذا المعيار.

و يبدو أن هذا التأخير في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحرفي تلك الفترة و التطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

و بالنسبة لتعديلات بازل الأولى فهي أيضا لم يسايرها التنظيم الاحترازي الجزائري في الموعد المحدد و هو سنة 1998 أو بعدها بقليل.

لا من حيث إضافة شريحة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال.

و لا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع المخاطر الائتمان ،مع الإشارة إلى أن بنك الجزائر أصدر التنظيم رقم (02-03) بتاريخ 14-11-2002 و المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية،و الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر.

من خلال هذا التنظيم يعترف التنظيم الاحترازي الجزائري بمخاطر السوق و لكن دون أن يدرجها في حساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية.

المطلب الثاني:واقع تطبيق اتفاقية بازل الثانية في الجزائر.

في الفترة التي كانت الجزائر بصدد تطبيق اتفاقية بازل الأولى ،كان الاتجاه على مستوى

الدولي يسير نحو تعديل هذه الاتفاقية للمرور إلى الاتفاقية بازل الثانية ،حيث حاول البنك الجزائر مسايرتها من خلال[1]:

1-**اصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002** :المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية و أهم ما جاء فيه:

1-1- **تعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار**: وهي خطر الاعتماد،خطر معدل الفائدة،خطر السوق...إلخ.

1- 2-**المراقبة الداخلية**:المقصود في هذا النظام هي القيام البنوك و المؤسسات المالية بإنشاء ما يلي:

-**نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية**:يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول به.

- **تنظيم محاسبي و معالجة المعلومات** :يهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك مع التنظيمات المعمول به.

- **أنظمة تقييم المخاطر و النتائج**:على البنوك إقامة أنظمة خاصة لتقدير و تحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعية و حجم عملياتها بغرض توخي المخاطر.

- **أنظمة الرقابة و تحكم في المخاطر**:و هي أنظمة يتم بنائها داخل البنك أو مؤسسة المالية بهدف رصد الأخطار القروض و معدل الفائدة و الصرف و ذلك من خلال تقديرها ووضع حدود الدنيا و قصوى لها.

- **نظام توثيق الإعلام**:و هو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية و توثيقها و نشرها لمختلف الأطراف المهتمة بها.

غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت على تطبيقه،و قد عانت من نقائص و صعوبات كبيرة،خاصة ما تعلق بجانب تقييم و متابعة المخاطر التي تواجهها و حتى تستطيع البنوك،أن تطبق المحور الثاني بطريقة سليمة ،يجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية و مرتبطا إرتباطا وثيقا بأساليب المخاطر التي حددتها الاتفاق في المحور الأول و التي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه و الموارد البشرية و المادية المتاحة.

---

[1] سلماني هناء ، **تطوير المصرفية في الجزائر وآفاق تطبيق معايير بازل** ، مرجع سبق ذكره، ص:100.

2-الرفع من الحد الأدنى لرأس المال البنوك و المؤسسات المالية: في إطار سعيه إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر مجلس النقد و القرض تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج،و المؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج ،حيث تقوم الدولة بتوفير رأس المال الإضافي للبنوك العمومية و البنوك الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر بالنسبة للبنوك الخاصة.

رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل الثانية غير أنه لم يطبق تعليماتها فيها يخص ترجيح المخاطر و تطوير نماذج لقياسها،لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية،و لهذا يحاول بنك الجزائر حاليا الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها بازل الثالثة.

المطلب الثالث:الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل الثالثة و آثارها.

الجزائر من الدول التي حاولت تطبيق قواعد بازل الثانية مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحسين البنوك الجزائرية من آثار الأزمة المالية العالمية،إلا أن بنك الجزائر لم يكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية.

أولا:الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل الثالثة :من بين هذه الإجراءات نذكر منها: [1]

1-إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 :و الذي يلغي أحكام النظام رقم02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 وأهم ما جاء به: [2]

1-1-تعريف الرقابة الداخلية للبنوك: نصت "المادة03" منه على أن الرقابة الداخلية تتشكل من مجموع العمليات و المناهج و الإجراءات التي تهدف إلى التحكم في النشاطات و السير الجيد للعمليات الداخلية،الأخذ بجميع المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية،احترام الإجراءات الداخلية و المطابقة مع الأنظمة و القوانين،الشفافية و المتابعة العمليات المصرفية و موثوقية العمليات المصرفية،و الحفاظ على الأصول و الاستعمال الفعال للموارد.

---

[1] بوروينة آمال ، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل الثانية والثالثة، دراسة من البنوك الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] مرجع سابق ذكره، ص105.

1-2-**توسيع قاعدة المخاطر**:فلم يقتصر على المخاطر المعروفة،بل أدمج مخاطر السيولة،مخاطر مابين البنوك،مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات منح القرض...إلخ.

إن هذا النظام جاء بأوامر صارمة و ملزمة للبنوك و المؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير و تقييم مخاطرها بشكل موضوعي،و هو ما يعبر عن اهتمام بنك الجزائر بقضية الرقابة الداخلية و إدراكه بأنها تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات و معالجة الانحرافات في أوانها.

2-**رفع الحد الأدنى لرأس المال**:تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية و بغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري فقد تم إصدار التنظيم رقم 8-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك إلى 10 مليار دج ،و المؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج.

3-**فرص نسبة السيولة**:عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 و المتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة،نصت المادة الثالثة منه على أن البنوك و المؤسسات المالية ملزمة باحترام نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة و الممكن تحقيقها على المدى القصير و التزامات التمويل المستلمة من البنوك و مجموع الاستحقاقات تحت الطلب و على المدى القصير و الالتزامات المقدمة تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة،و يجب أن تكون أكبر من 100%،و حسب المادة الرابعة منه فالبنوك ملزمة بتبليغ هذه النسبة للبنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي،ابتدءا من 31 جانفي 2012 كما جاء في المادة الثامنة من لتعليمة 07-2011 الصادر في 21 ديسمبر 2011،التي تشرح كيفية حساب هذه النسبة،و بينت نماذج حساب مكوناتها،و معاملات ترجيحها التي تعكس درجة سيولة الأصول،و إمكانية سحب الخصوم،و الملاحظ أن بنك الجزائر استعمل نسبة السيولة القصيرة الأجل،و اعتمد على معاملات تتناسب طرديا مع درجة سيولة الأصل،تماشيا مع ما جاءت به بازل الثالثة.

ثانيا:الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل الثالثة على نظام المصرفي الجزائري.

إن التأثر في تطبيق اتفاقية بازل الأولى ومن ثمة بازل الثانية يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات و الطرق المتضمنة فيها،و بالتالي ستجد صعوبة في التأقلم معها على عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع الأحسن لأنها فروع للبنوك الأجنبية طبقت اتفاقية بازل الثانية و ستستفيد من خبرتها.

-مستوى كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية يعتبر مقبولا بغض النظر عن كيفية حسابها فهي أكبر من النسبة الدنيا،و هي في البنوك الخاصة أكبر من العمومية لسيطرة هذه الأخيرة على

حصة من القروض من مخاطرها،أما البنوك الخاصة فرأسمالها صغير و قروضها محدودة ما يعني ضعف مخاطرها.

- قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة،هذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات الخاصة في إطار تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي بينما القروض البنوك الخاصة محدودة .

- تطبيق اتفاقية بازل الثالثة خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية.

- تطبيق اتفاقية بازل الثالثة،خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية،و تحسين إدارة المخاطر بالبنوك،سينخفض نسبة الديون المتعثرة،هذه النسبة و إن كانت تتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي،حيث أن احتمالات عدم سداد القرض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي.

- إن تطبيق بازل الثالثة لن يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية،فهي لا تتعامل في الابتكارات المالية كما أن تعاملاتها في السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط و فعال.[1]

[1] سلماني هناء ، **تطوير المصرفية في الجزائر وآفاق تطبيق معايير بازل** ، مرجع سابق ذكره، ص105.

المبحث الثاني: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري.

هناك عدة تعار يف للبنك الوطني الجزائري بصفة عامة يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأة بعد الاستقلال كما يدل على اسمه،فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج،إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول :تقديم البنك الوطني الجزائري.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة نشأة و الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

أولا:نشأة البنك الوطني الجزائري.

تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966برأس المال قدره20 مليون دج .وفي عام 1970 تم شراء جميع المساهمات التي سمحت للجمهور الإكتتاب فيها للمساهمة في رأس المال بمعدل 5%ليصبح البنك ملك للدولة و يعمل البنك كبنك الودائع قصيرة و طويلة الأجل،بتمويل مختلف الحاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاديين كما أنه من الممكن أن يقوم ب:[1].

-تقديم ضمانات في مجال الصفاقات العمومية .

-تمويل التجارة الخارجية.

-قبول الودائع بكل أشكالها.

-إعطاء قروض و تسبيقات بدون ضمانات أو ضمانات.

-التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.

-العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال .

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري ، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري

(1) مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الزبائن،وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت540.

و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس المال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية .

ثانيا:الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام و فروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل (1.3)الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري .

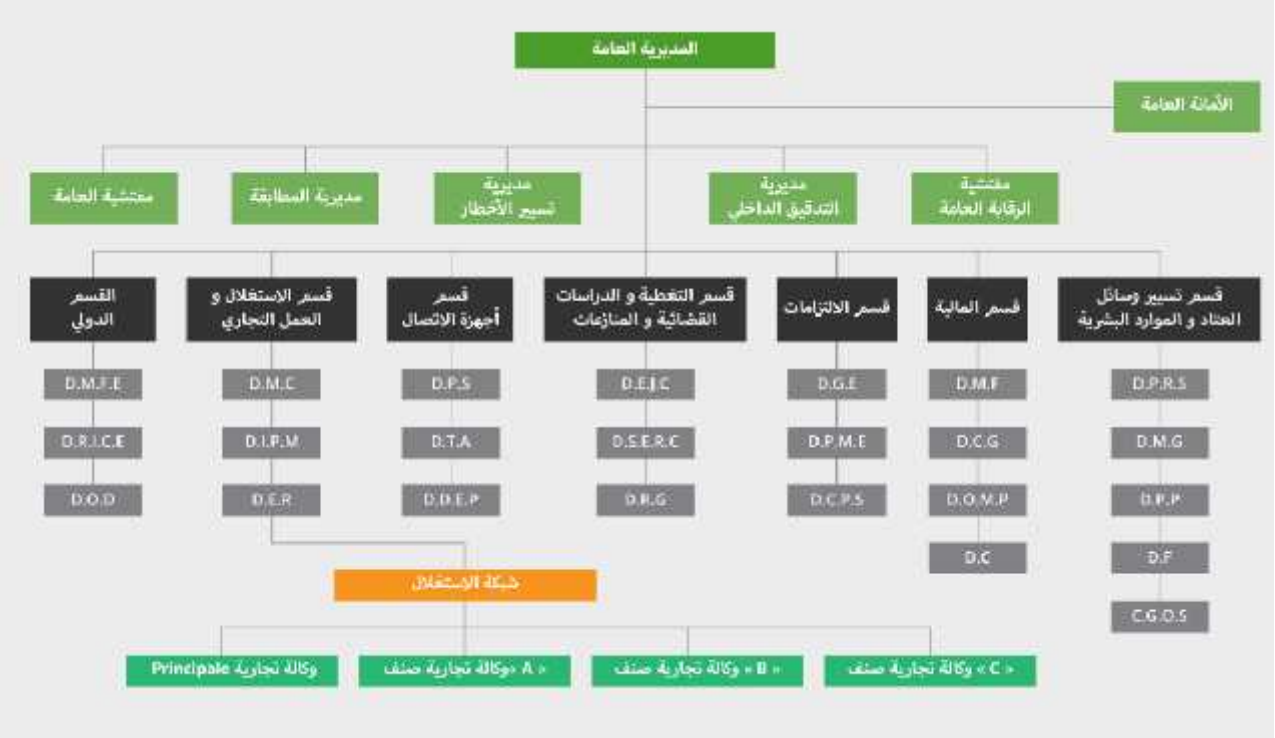

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدير وكالة تيارت 540 البنك الوطني الجزائري

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

- الأمانة العامة
- مفتشية الرقابة العامة
- المفتشية العامة

- مديرية التدقيق الداخلي
- مديرية تسيير الأخطار
- مديرية المطابقة

الهياكل التابعة للقسم الدولي

- **DMFE:** مديرية التحركات المالية مع الخارج
- **DRICE:** مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- **DOD:** مديرية العمليات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

- **DER:** مديرية تأطير الشبكات
- **DMC:** مديرية التسويق و الاتصال
- **DIPM:** مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- **DDEP:** مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
- **DTA:** مديرية التكنولوجيات و الهندسة
- **DPS:** مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

- **DSERC:** مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض
- **DEJC:** مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- **DRG:** مديرية تحصيل الضمانات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

- **DGE:** مديرية المؤسسات الكبرى

- **DPME:** مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **DCPS:** مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

- **DC:** مديرية المحاسبة
- **DOMP:** مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
- **DCG:** مديرية مراقبة التسيير
- **DMF:** مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

- **DPRS:** مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
- **DMG:** مديرية الوسائل العامة
- **DPP:** مديرية المحافظة على التراث
- **DF:** مديرية التكوين
- **CGOS:** مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

شبكة الاستغلال

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال ، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني. تغلال

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال ، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

ثالثا: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2018.

بعض الأرقام و الإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 31-12-2018[1].

-211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري540.

- 17 مديرية جهورية للاستغلال.
- 138 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB).
- شباك آلي للبنك(GAB)
- أكثر من 5000 موظف.
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)
- 165.160 بطاقة بنكية.
- 2.513.197 حساب للزبائن.

- **النتائج المالية.**

- المنتج البنكي الصافي:116641 مليون دج.
- الناتج الإجمالي للاستغلال:96910 مليون دج.
- ناتج الاستغلال:41703 مليون دج.
- الناتج الصافي:103.559 مليون دج.

- **النتائج التجارية.**

- الميزانية الإجمالية 2.843.371 مليون دج.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة):2.843.371 مليون دج.
- وظائف الزبائن :1516086 مليون دج.
- جاري القروض العقارية :أكثر من 30 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات: 153397 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة /الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 27148 مليون دج.

المطلب الثاني : وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري و أهدافه.

أولا:وظائف البنك الوطني الجزائري .

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

-استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق و سندات.

- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك المتعلقة بعمليات التوطيد و التحصيل و رسالة القرض و جميع عمليات البنك.

- بمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات و ذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .

- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض و ذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة .

- توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.

- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون و التي يتم دفعها مباشرة من طرف مدين.

- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم وصولات دفعات المبالغ.

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.

التمويل بشتى طرق العمليات الجارة الخارجية:

- استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات.
- استقبال أموال الناتجة عن العمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة ،سند لأمر ،شيك ،فواتير أو وثائق أخرى تجارية و مالية.

-يلعب دور الوساطة في العمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم ،السندات ، و خصوصا القيم المنقولة.

- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات المنقولة من أجل الإقراض و الاقتراض.

- اكتساب أموال من العمليات التالية:البيع لإيجار و جميع عمليات المنقولة و غير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام كان شكلها و التي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو الشركات الجزائرية كانت أو أجنبية و تسعى إلى تحقيق أهدافه و تطوير الأعمال الخاصة به .

ثانيا:أهداف البنك الوطني الجزائري.

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهملها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات البنكية المختلفة كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.
- احتلال المكانة إستراتيجية ضمن الجهاز البنكي.
- لعب دور فعال في إحداث تنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث :بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

سنستهل ألان موضوع دراسة الحالة في بداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 وخدمات التي تقدمها.

أولا:تقديم وكالة تيارت540.

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها ،تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري ، و تتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة و ترعاها ،يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب و مصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1].

الجدول (3.3)توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	DIRECTEUR dagence
المدير المساعد	01	DIRECTEUR adgoint
رؤساء المصلحة	04	CHEF service

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري540.

CHEF de section	04	رؤساء الأقسام
CHARGE d'étud	04	مكلفون بالدراسة
GUICHIER	02	مكلفون بالزبائن
AGENT de ²securite	03	أمناء الصندوق
FEMME de menage	02	موظفي الشباك
TOTAL	21	المجموع

المصدر : وثائق مقدمة من طرف نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية ،في ظل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540للبنك الوطني الجزائري.

من خلال الشكل سنتعرف على الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت.

.

الشكل(2.3) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

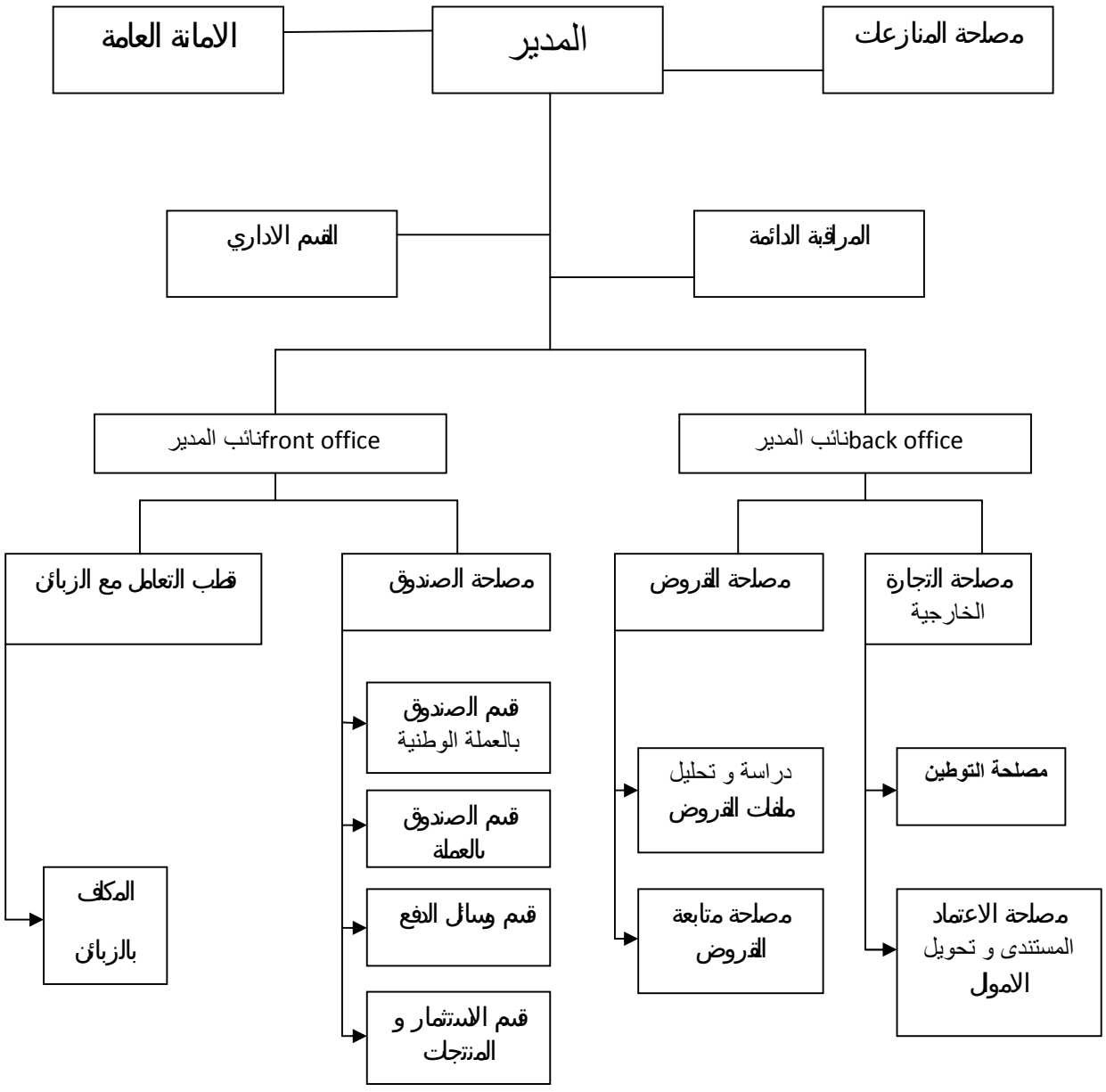

المصدر:وثائق مقدمة من طرف نائب المدير وكالة البنك الوطني الجزائري 540تيارت .

ثالثا:**الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه.**

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد ، مهنيين و حرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي: [1].

1-**الخدمات المقدمة للأفراد** : وتضم ما يلي:

- خدمات الودائع ، خدمات فتح حساب الشيكي،حساب بالعملة الصعبة ،و إصدار الشيكات.

- خدمات الإيداع ، السحب ، الدفع و تحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

- **خدمات النقدية** : وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه ، الذين يملكون حساب شيكي ، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا/24 سا) ، و (7 أيام/7 أيام) و ذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.

- **خدمات المساعدة** :يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح و الاستشارة لزبائنه ، عن طريق

أشخاص مكلفين بذلك على المستوى كل فرع من فروعه ، وذلك بتقديم حلول مكيفة **حسب** حاجة كل زبون.

-**خدمات الادخار و التوظيف** : يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار و ذلك لتسهيل عمليات سحب و إيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

- **تمويل العقارات** :يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة ، سكنات **القديمة** ، توسيع ، بناء الذاتي .

- **تمويل السيارات**: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.

2-**الخدمات المقدمة للمؤسسات**:و تتمثل في خدمات الودائع ،فتح حساب الجاري ، حساب بالعملة الصعبة و إصدار الشيكات.

- **خدمات المساعدة** :وتشمل إسداء النصح و الاستشارة فيما يخص إنشاء ، تطوير و توسيع المؤسسات .

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيسة المنازعات ،وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت540.

- خدمات الادخار و التوظيف.

- **التمويلات** : وتضم ما يلي:

*تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (التمويل المواد الأولية ، المنتجات النصف مصنعة ، السلع الموجهة لإعادة البيع ، تمويل المستحقات ، تمويل مسبق للتصدير).

*تمويل الاستثمارات.

*التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة ،كفالات ضمان الأداء ، ضمان الدفعة المقدمة).

*تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية.

- خدمات على مستوى دولي و تشمل:

*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي الإستراد ، الاعتماد لمستندي للتصدير ، التسليم المستندي للاستيراد ، التسليم المستندي للتصدير).

*ضمانات دولية (للاستيراد و التصدير).

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على حياة و الممتلكات.

المبحث الثالث:استخدام أدوات التحليل المالي في إدارة المخاطر البنك الوطني الجزائري.

يلعب التحليل المالي دورا جوهريا و أساسيا في مجال اتخاذ قرار الإقراض داخل البنوك لأنه يلعب على قياس قدرة المقترض أو المؤسسة على خدمة الديون المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق و تشخيص نقاط القوة و الضعف و الكشف الانحرافات و بالتالي البحث عن الأسباب ،و هذا من أجل اقتراح الحلول اللازمة لتقويم و تحسين الأداء من مختلف جوانبه ،من المعايير التي تم استخدامها في تقييم أداء البنك الوطني الجزائري ،نجد المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي.

تعددت تعاريف التحليل المالي نظرا لأهمية التي أصبح يكتسبها في وقتنا الحالي.

أولا:مفهوم التحليل المالي.

هناك عدد من المفاهيم ترتبط بالتحليل المالي هي: [1].

يعرف التحليل المالي بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرار في التعرف على:

-الأداء الماضي للمؤسسة و حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.

-التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.

-تقييم أداء الإدارة.

ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و استخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر،و حجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

---

[1] عبد الرزاق بن حبيب،خديجة خالدي،**أساسيات العمل المصرفي**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية للنشر وتوزيع،الجزائر،2015،ص:175.

ثانيا:أهداف التحليل المالي.

إن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية: [1].

-**تقييم** الوضعية المالية للمؤسسة مع معرفة البنية المالية لها و مدى استطاعتها على تحمل نتائج القروض في عدم تسديد.

-تقييم النتائج المالية المحققة في الفترة التي يقع فيها التحليل المالي و بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضريبة.

-تقييم ربحية المؤسسة. [2].

-توفير بعض المؤشرات التي تستخدم من قبل الإدارة في مجالات التخطيط و الرقابة و التقييم الأداء.

-تقييم المركز التنافسي للمؤسسة داخل محيطها.

-تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل في المؤسسة.

ثالثا:أهمية التحليل المالي.

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية: [3].

-تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من الناحية و تشغيلها من الناحية أخرى.

-الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة المؤسسة و قدرتها على النمو.

-التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به ل**لمؤسسة**.

-المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة

-مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1] عبد القادر بحيح،**الشامل لتقنيات أعمال البنوك**،**بدون طبعة**،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر،2013،ص:331.

[2] محمد داود عثمان،**إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**،مرجع سبق ذكره،ص:144.

[3] فهمي مصطفى الشيخ،**التحليل المالي**،الطبعة الأولى،غير منشور،فلسطين،2008،ص:03.

-مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

المطلب الثاني:إستخدام مؤشرات التوازن المالي في تحليل الميزانية.

إن الميزانية المالية تساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و انطلاقا منها يمكن تحديد مؤشرات التوازن المالي و سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على طرق التحليل المالي.

أولا:عرض الميزانية.

تقديم الميزانية المالية للفترات 2015، 2016، 2017، 2018،مشروع أحد الزبائن من وكالة البنك الوطني الجزائري.

1-تقديم جانب الأصول:

من خلال الميزانية سنتطرق إلى جانب الأصول.

جدول رقم(4،3)الميزانية المالية لسنة:2015، 2016، 2017، 2018.

الأصول	ن	ن+1	ن+2	ن+3
الأصول الغير الجارية	3207505	2749290	2291075	1832860
الأصول الثابتة	3207505	2749290	2291075	1832860
- المصاريف	17500	15000	12500	10000
الإعدادية	0	0	0	0
- الأراضي	0	0	0	0
- المباني	0	0	0	0
- المعدات و أدوات	0	0	0	0
- الأدوات المستعملة	0	0	0	0
- تجهيزات مكتب	3190005	2734290	2278575	1822860
- تركيبات				
الأصول الجارية	1188000	2063496.53	3045365.30	3802518.33

قيم الاستغلال	0	0	0	0
- بضاعة	0	0	0	0
- موارد الأولية	0	0	0	0
- منتجات تامة	0	0	0	0
قيم خارج الإستغلال	0	0	0	0
- حقوق استثمار	0	0	0	0
- حقوق المخزون	0	0	0	0
- حقوق المساهمين	0	0	0	0
- حقوق الزبائن	0	0	0	0
قيم الجاهزة	1188000	2063496.53	3045365.30	3802518.33
- البنك	831600	1444447.57	21311755.71	2661762.83
- الصندوق	356400	619048.96	913609.59	1140755.55
مجموع الأصول	4395505	4812786.53	5336440.30	5635378.33

مصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري

2-تقديم جانب الخصوم:

من خلال الجدول التالي سنتعرف على جانب الخصوم.

جدول رقم(5،3)الميزانية المالية لسنة:2015، 2016، 2017، 2018.

الخصوم	ن	ن+1	ن+2	ن+3
الخصوم الغير الجارية	3308368.23	3725649.76	4249303.53	4548241.56
الأموال الدائمة	3308368.23	3725649.76	4249303.53	4548241.56
الأموال الجماعية	684244.97	1429541.91	2281211.09	2908164.52
المساهمات الشخصية	37487.48	37487.48	37487.48	37487.48
النتيجة الغير الموزعة	0	646757.26	1392054.43	2243723.61

النتيجة (+)	646757.26	745296.94	851669.18	626953.43
ديون طويلة الأجل	2624123.26	2296107.85	1968092.44	1640077.04
ديون بنكية	2624123.26	2296107.85	1968092.44	1640077.04
مجموع الخصوم الجارية	1087136.78	1087136.78	1087136.78	1087136.78
قيم الاستغلال	0	0	0	0
ديون المخزون	0	0	0	0
قيم خارج الاستغلال	1087136.78	1087136.78	1087136.78	1087136.78
ديون أخرى	1087136.78	1087136.78	1087136.78	1087136.78
قيم الخزينة	0	0	0	0
مجموع الخصوم	4395505	4812786.53	5336440.30	5635378.33

مصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري.

من خلال الميزانية المالية يمكن انجاز الميزانية المالية المختصرة التي تسمح لنا بإظهار المجاميع الكبرى للميزانية المالية،أين تكون فيها الأصول المرتبة على أساسه مبدأ السيولة،و الخصوم مرتبة على حسب الاستحقاقية،و يراعي أثناء عملية التقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة.

ومن خلال الميزانية المالية لأحد زبائن بنك الوطني الجزائري،سوف نقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة للسنة2015، 2016، 2017، 2018.

1-الميزانية المالية المختصرة لسنة ن:

سنتناول الميزانية المختصرة لسنة ن(2015).

الجدول (6.3)الميزانية المالية المختصرة لسنة ن.

الاستخدامات	مبالغ	الموارد	مبالغ
الاستخدامات المستقرة	3207505	الموارد الدائمة	33083680.23
الاستخدامات الجارية	1188000	**الموارد الجارية**	1087136.78
الاستخدامات الاستغلال	0	موارد الاستغلال	0
الاستخدامات خارج الاستغلال	0	موارد خارج الاستغلال	1087136.78

الاستخدامات الخزينة	1188000	موارد الخزينة	0
مجموع الاستخدامات	4395505	**مجموع الموارد**	4395505

مصدر :من اعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري.

2-الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+1:

سنتطرق للميزانية المالية المختصرة لسنةن+1(2016).

جدول رقم(7.3)الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+1.

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	2749290	**الموارد الدائمة**	3725649.76
الاستخدامات الجارية	2063496.53	**الموارد الجارية**	1087136.78
الاستخدامات الاستغلال	0	موارد الاستغلال	0
الاستخدامات خارج الاستغلال	0	موارد خارج الاستغلال	1087136.78
الاستخدامات الخزينة	2063496.53	موارد الخزينة	0
مجموع الاستخدامات	4812786.53	**مجموع الموارد**	4812786.53

3-الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+2.

سنعرض الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+2(2017).

جدول رقم(8.3)الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+2.

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	2291075	**الموارد الدائمة**	4249303.53
الاستخدامات الجارية	3045365.30	**الموارد الجارية**	1087136.78
الاستخدامات الاستغلال	0	موارد الاستغلال	0
الاستخدامات خارج الاستغلال	0	موارد خارج الاستغلال	1087136.78
الاستخدامات الخزينة	3045365.30	موارد الخزينة	0
مجموع الاستخدامات	5336440.30	**مجموع الموارد**	5336440.30

مصدر :من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري.

4-الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+3.

سنتناول الميزانية المالية المختصرة لسنة **ن+3(2018)**.

جدول رقم(9.3)الميزانية المالية المختصرة لسنة ن+3.

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	1832860	**الموارد الدائمة**	4548241.56
الاستخدامات الجارية	3802518.33	**الموارد الجارية**	1087136.78
الاستخدامات الاستغلال	0	موارد الاستغلال	0
الاستخدامات خارج الاستغلال	0	موارد خارج الاستغلال	1087136.78
الاستخدامات الخزينة	3802518.33	موارد الخزينة	0
مجموع الاستخدامات	5635378.33	**مجموع الموارد**	5635378.33

مصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانية المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري.

ثالثا:دراسة مؤشرات التوازن المالي.

من خلال الدراسة سنتعرف على أهم مؤشرات التوازن المالي أهمها:

1-رؤوس الأموال العاملة.

1-1: رأس المال العامل:و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية .

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل=أموال الدائمة-أصول الثابتة.

- **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل=أصول المتداولة- ديون قصيرة الأجل.

1-2: رأس المال العامل الإجمالي:ويمكن حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول الجارية =قيم الاستغلال+قيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة.

1-3:**رأس المال العامل الخاص**:و يمكن حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الخاص=رؤوس الأموال الجماعية-الأصول الغير الجارية.

أو:

=رأس المال العامل-ديون طويلة الأجل.

1-4:**رأس المال العامل الأجنبي**:ويمكن حسابه كالتالي:

رأس المال العامل الأجنبي=ديون قصيرة الأجل+ديون طويلة الأجل.

أو:

=رأس المال العامل الإجمالي-رأس المال العامل الخاص.

=مجموع الخصوم-مجموع الأموال الجماعية.

1-5:**الخزينة**:و يمكن حسابه كالتالي:

الخزينة=رأس المال العامل-احتياج رأس المال العامل.

أو:

الخزينة =القيم الجاهزة –السلفيات المصرفية.

جدول رقم(10.3)رؤوس الأموال العاملة.

البيان	ن	ن+1	ن+2	ن+3
رأس المال العامل	100863.23	9763659.76	1958228.53	2715381.56
رأس المال العامل الإجمالي	1188000	2063496.53	3045365.30	3802518.33
رأس المال العامل الخاص	-2523260.03	-1319748.09	-9863.91	1075304.52
رأس المال العامل الأجنبي	3711260.03	3383244.63	3055229.22	2727213.81
الخزينة	1188000	2063496.53	3045365.30	3802518.33

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانية المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري.

بالتطبيق القانون:

- رأس المال العامل=أموال الدائمة-أصول الثابتة.

.100863.23=3207505-3308368.23

- رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول الجارية.

.1188000=

- رأس المال العامل الخاص=رؤوس الأموال الجماعية –الأصول الغير الجارية.

.-2523260.03=3207505-684244.97

- رأس المال العامل الأجنبي=ديون قصيرة الأجل+ديون طويلة الأجل.

.3711260.03=2624123.26+1087136.78

- الخزينة=القيم الجاهزة+السلفيات المصرفية.

.1188000=0+1188000

التعليق:

- **رأس المال العامل**:نلاحظ خلال السنوات الأربعة أن هناك فائض في الأموال الدائمة بعد تمويل أصول الثابتة.

- **رأس المال العامل الإجمالي**:نلاحظ أن الأصول المتداولة ترتفع من فترة لأخرى **حيث** كانت في سنة الأولى 1188000،أصبحت في سنة الأخيرة3802518.33.

- **رأس المال العامل الخاص**:رأس المال العامل خاص سالب خلال السنوات الأربعة،أي أن الأموال الخاصة ليست كافية لتغطية الاستخدامات الثابتة،و الخطر في الأمر أن رأس المال الخاص في انخفاض مستمر.

●**رأس المال العامل الأجنبي**:وهذا مؤشر يمثل مجموع الديون،حيث يظهر بقيمة كبيرة لأن حقوقها لدى العملاء لم تتراجع ،لكن نلاحظ أن قيمة الديون قصيرة الأجل أقل من قيمة الديون طويلة الأجل و هذا في صالح المؤسسة.

●**الخزينة**:نلاحظ أن لدى البنك أموال كافية من خلال رأس مال عامل الذي كان موجب بالإضافة إلى الاحتياجات التي كانت عليه.

2-**احتياجات رأس المال**:و يمكن حسابه كما يلي:

احتياج رأس المال العامل =(الأصول الجارية –القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-السلفيات المصرفية).

جدول رقم(11.3)احتياج رأس المال.

البيان	ن	ن+1	ن+2	ن+3
احتياج رأس المال	-1087136.78	-1087136.78	-1087136.78	-1087136.78

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانية المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري.

بالتطبيق القانون:

احتياج رأس المال العامل=(الأصول الجارية-القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-السلفيات المصرفية).

.-1087136.78=(0-1087136.78)-(1188000-1188000)

التعليق:

ومن ملاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة لكل السنوات وهذا ما يدل على أن مجموع القيم الاستغلال ون القيم الجاهزة لا تغطي ديون قصيرة الأجل.

المطلب الثالث:التحليل بواسطة النسب المالية.

يمكن تعريف النسب المالية على أنها علاقة مترابطة بين فقرتين معينتين من الفقرات الواردة في القوائم المالية للتعرف ما تعنيه هذه المقادير من جوانب ترتبط بوظيفة مالية معينة،وللوصول إلى

أفضل قراءة و تفسير لهذه النسبة يتم مقارنتها مع نتائج نفس النسب إما تاريخيا على صعيد المؤسسة ذاتها أو مؤسسة تعمل بنفس القطاع.

التحليل بواسطة النسب المالية.

من خلال الميزانية المالية يتم حساب أهم النسب المالية:

1-نسبة التمويل:

-نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول الثابتة(أكبر من1).

-نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة(أكبر من 1).

-نسبة سيولة الأصول=الأصول المتداولة/مجموع الأصول.

-نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون(من1إلى2).

-نسبة الملاءة العامة=مجموع الأصول/مجموع الديون(أكبر من 1).

2-نسبة السيولة.

-نسبة السيولة العامة(الملاءة النسبية)=الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل.

-نسبة السيولة الأجل(الخزينة العامة)=القيم الجاهزة +القيم الغير الجاهزة/ديون قصيرة الأجل

-نسبة السيولة الآنية(الخزينة الحالية)=القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل(0.2،0.3).

جدول رقم(12.3)النسب المالية.

البيان	ن	ن+1	ن+2	ن+3
نسبة التمويل:				
نسبة التمويل الدائم	1.03	1.35	1.85	2.48
نسبة التمويل الخاص	0.21	0.51	0.99	1.58
نسبة سيولة الأصول	0.27	0.42	0.57	0.67
نسبة الاستقلالية المالية	0.18	0.42	0.74	1.06
نسبة الملاءة العامة	1.18	1.42	1.74	2.06
نسبة السيولة				
نسبة السيولة العامة	1.09	1.89	2.80	3.49
نسبة السيولة الآجلة	1.09	1.89	2.80	3.49
نسبة السيولة الآنية	1.09	1.89	2.80	3.49

مصدر :من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات مقدمة من طرف وكالة بنك الوطني الجزائري.

بالتطبيق القانون نجد:

1-نسبة التمويل:

-**نسبة التمويل الدائم**=الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة.

.1.03=3207505/3308368.23

-**نسبة التمويل الخاص**=الأموال الخاصة/الأصول الثابتة.

.0.21=3207505/684244.97

-**نسبة سيولة الأصول=الأصول المتداولة/مجموع الأصول.**

.0.27=4395505/1188000

-**نسبة الاستقلالية المالية**=الأموال الخاصة/مجموع الديون.

-**نسبة الملاءة العامة**=مجموع الأصول/مجموع الديون.

1.18=3711260.03/4395505

2-نسبة السيولة:

-**نسبة السيولة العامة**=الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل.

1.09=1087136.78/1188000

-**نسبة السيولة الآجلة**=القيم الجاهزة+القيم الغير الجاهزة/ديون قصيرة الأجل.

1.09=1087136.78/0+1188000

نسبة السيولة الآنية:القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل.

1.09=1087136.78/1188000

التعليق:

-**نسبة التمويل الدائم:**حسب النتيجة المتحصل عليها فإن نسبة تفوق 1هذا يدل على أن البنك لديه تمويل دائم مرتفع و يدعم رأس مال العامل.

-**نسبة التمويل الخاص:**أرى أن المؤسسة يزداد تمويلها الخاص من سنة لأخرى لأن المؤسسة ومن أجل تمويل الأصول الثابتة على وجه الخصوص تقارن بين الأرباح التي تمنحها للملاك (المساهمين)وبين معدلات الفوائد للقروض الطويلة الأجل.

-**نسبة سيولة الأصول:**من الملاحظ أن النسبة السيولة سجلت ارتفاع في سنة2017مقارنة بنسبة 2016و2015.

-**نسبة الاستقلالية المالية:**نلاحظ أن في سنة 2015،2016،2017أن المشروع نسبة الاستقلالية المالية أقل من 1و هذا يعني أن المشروع ليس مستقل ماليا،أي أنها تعتمد على الديون بشكل كبير أما سنة 2018فكانت أكبر من 1و هذا يعني أن المشروع مستقل ماليا.

-**نسبة الملاءة العامة:**من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة المتحصل عليها من 1و هذا يدل على أن البنك قادر على الوفاء بديونه.

-**نسبة السيولة العامة:**من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أكبر من 1خلال السنوات الأربعة حيث تبين هذه النسبة الجزء من ديون قصيرة الأجل التي تغطيتها الأموال الدائمة و بما أنها أكبر فإن هذا يدل على أن رأس المال العامل الدائم أكبر من0.

-**نسبة السيولة الآجلة:**بما أن هذه النسبة تفوق تفوق الحد (حقوق لدى الغير)فإن هذا يدل على أن هناك سوء في استغلال الخزينة.

-**نسبة السيولة الآنية:**هذه النسبة أكبر من الحد المطلوب خلال السنوات الأربعة و هذا يعني أن الأموال الموجودة في الخزينة استخدمت بكامل.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب النظري للدراسة على الواقع العملي معتمدين في ذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات أثناء التربص.

حيث بدأنا بإعطاء نظرة عامة حول وكالة البنك الوطني الجزائري،شملت تعريفا لهذا البنك،هيكله الإداري،و كذا أهم الخدمات التي يسعى إلى تحقيق إلى تحقيقها،ليتم بعد ذلك الإطلاع على كيفية سير عملية التحليل المالي لملف ائتماني داخل المجمع و التعرف على أهم النسب و المؤشرات المالية المستخدمة و ذلك من خلال دراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف أحد العملاء،بالإضافة إلى دور الذي لعبته لجنة بازل للرقابة البنكية في تقنين العديد من هذه التطورات ،من خلال ما جاءت به من اتفاقيات.

خاتمة

خاتمة :

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية و خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي حيث يتمثل مجموع المصارف العامة في البلاد و يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية و تسهيل العمليات المصرفية من خلال توفير السيولة اللازمة و تحقيق المزيد من الأرباح الهدف الرئيسي للإدارة أي بنك و الذي لم يرتبط أساسا بتوظيف المستقبلي الأموال بمختلف أشكاله و التي تعتبر من اخطر الوظائف التي تمارسها وقد أدركت البنوك أن قدرتها التنافسية في السوق لا يكون إلا بتقديم خدمات متنوعة.

أن المخاطر بمختلف أنواعها تمثل المشكل الرئيسي للمؤسسات المصرفية لذلك نجد هذه المؤسسات تبذل قصارى جهدها في البحث عن أنجع الوسائل و أفضل الطرق لتقدير هذه المخاطر وقد سبق وان تطرقنا إلى بعض هذه الطرق و من بينها التحليل المالي لكن تسيير المخاطر لا تقتصر على طرق التقدير فقط فهذه الطرق تعد مرحلة من مراحل التسيير المخاطر التي هي المرحلة وقائية التي تاتي قبل منح القروض.

فقد حازت إدارة المخاطر البنكية على اهتمام كبير من قبل المهتمين و الباحثين في المجال البنكي , لذلك جاءت اتفاقيات بازل سواء منها الأولى و تعديلات التي أدخلت عليها أما الثانية تعتبر من أهم التطورات العالمية التي مست القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة وفي معظم دول العالم ,ذلك لان هذه التطورات العالمية جاءت لمواجهة تحديات خطيرة يواجهها هذا القطاع ,مثل إفلاس العديد من البنوك سنويا و تزايد مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة للعديد الأخر منها ,إضافة إلى المنافسة الغير العادلة فيما بينها هما يعرض أموال المودعين في مختلف البلدان لمخاطر كبرى كما يعرض الأنظمة المالية برمتها للانهيار كما تتجلى أهمية هذه الاتفاقيات في كونها صادرة عن خبراء ذوي مستوى عالي قي التخصص المصرفي إضافة إلى إثرائها و تعديلها للسنوات العديدة من طرف هؤلاء الخبراء و الهيئات العالمية المتخصصة و قد تبين لنا أيضا أن الجزائر لم تساير هذه التطورات العالمية بشكل المناسب كما فعلت الكثير

من بلدان العالم و لم تسعى إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها المصرفي إما بعدم احترام الآجال المحددة عالميا أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيان التطبيق.

-فمن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على البنك الوطني الجزائري و بالتحديد وكالة" تيارت "540تمكنا من معرفة انه يتم تركيب و دراسة لي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لجل حالات طلبات القروض حتى تسمح بتحديد مكان الخطر و بناءا على الخلاصات التي يتم التوصل إليها يقرر فيها إذا كان بإمكانه منح هذا القرض أو يمتنع عن ذلك.

إختبار الفرضيات:

فرضنا في البداية دراستنا لهذا الموضوع مجموعة من الفرضيات الرئيسية و كانت نتائجها كالأتي :

- **الفرضية الأولى :** و التي جاء فيها أن الخطر حادث احتمالي غير مؤكد الوقوع وفي حالة و قوعه ينتج عنه نتائج غير مرغوبة إي أنها الآثار غير الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك و رأسماله

- **الفرضية الثانية :** التي جاء فيها أن لجنة بازل للرقابة المعرفية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية تظهر صحتها كون أن هذه الاتفاقية هي لجنة استشارية انشات بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات في السنة لدراسية مختلف جوانب الرقابة على البنوك.

- **الفرضية الثالثة :** التي كان محتواها أن الرقابة البنك المركزي الجزائري غير فعال تظهر واقعيتها من خلال النقص الكبير في القواعد و القوانين البنكية الصادرة من طرف السلطة النقدية و أن وجدت فإنها لا تطبق على أرض الواقع .

- **نتائج البحث:**

بناءا على ما تم التطرق عليه في بحثنا هذا خلصت دراستنا إلى النتائج التالية

-إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها و مقدر شدتها تم تحديد طبيعتها و نوعها .

-هناك علاقة بين الكفاءة المصرفية و المخاطر لذلك ينبغي تحقيق التوافق و الملائمة بينها من اجل تحقيق الاستراتيجيات التي ترسمها إدارة المصرف .

-أن الإدارة السليمة و الجيدة للمخاطر المصرفية تستلزم وجود إطار جيد للحكومة و قياس المخاطر المصرفية بصورة دقيقة وتطبيق الإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر.

- السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر البنكية و ليس تجنبها.

-المخاطر أمر مرغوب فيه من جهة و أنها من جهة أخرى غير قابلة للتخلص منها بشكل نهائي لهذا لابد من البحث عن الطرق و أي أساليب للتعامل معها و من بينها لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية .

-هناك مجموعة من الخطوات و الأساليب للتعامل مع المخاطر المصرفية مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذه المخاطر أو تقليل من وقوعها.

-تعتبر لجنة بازل للرقابة البنكية دورا بارزا في التطور الذي تحقق في مجال الرقابة على البنوك اذا تشكل الرقابة المصرفية الفعالة شرطا لتحقيق سلامة الجهاز المصرفي .

-تعتبر لجنة بازل للرقابة البنكية دورا بارز في التطور الذي تحقق في مجال الرقابة على البنوك إذ تشكل الرقابة البنكية المصرفية الفعالة شرطا لتحقق سلامة الجهاز المصرفي.

-تعتبر اتفاقية بازل الأولى من أهم التطورات العالمية التي مست القطاع المصرفي نظرا للدور الذي كانت تلعبه في مواجهة التحديات و التقليل منها.

-تمثل بازل الثانية فرص و تحديات للأنظمة المصرفية الجزائرية و العالمية على سواء و ارتباط نجاح محاولاتها في رفع ثقافة إدارة المخاطر المصرفية و تخفيض تذبذباتها و تقليص مخصصات القروض السيئة و خسائر العمليات المعرفية.

-يعتمد البنك الوطني الجزائري على الطرق الكلاسيكية في تقدير خطر القرض، لكن تسيير المخاطر لا يقتصر على ذلك فقط .

-يواجه البنك الوطني الجزائري للعديد من المخاطر من بينها مخاطر الائتمان .

-يمنح البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت قروض بمختلف أنواعها .

-تشخيص و تحليل أداء المنظومة المعرفية من خلال عرض التشريعات المتعلقة بالقواعد الاحترازية في الجزائر.

-تعتبر وكالة 540 مثل لبنك الوطني تقوم بربط مباشر بين البنك و المتعاملين معه و تسعى إلى تحقيق هدفها المنشود و المتمثل في محاولة استقطاب عدد كبير من الزبائن.

-وضع معايير حديثة لتسديد نوع المخاطر و التعامل معها .

-عدم الاكتفاء بعنصر الثقة و صحة المعلومات المقدمة من طرف العميل .

-الإكثار من ضمانات و المتابعة المستمرة الجدية للعميل.

- توصيات :

أن الأساليب الجديدة التي يستعملها البنك الوطني الجزائري فيه لتقدير الخطر بناءا على ما تقدم من نتائج عامة حول موضوع الدراسة وفي ختام دراستنا رأينا من الواجب تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات التي تساعد الجزائر على حل بعض المشاكل وهي في البداية تحديث نظامها هذه التوصيات نوردها في ما يلي :

-إلزام البنوك بإنشاء إدارة المخاطر المصرفية كجزء أساسي من إدارة البنوك أو المؤسسات المالية .

-إيجاد نسبة الملائمة تتوافق و الأوضاع السائدة و الحرص على احترامها كما يجب الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى بالإضافة إلى مخاطر القرض .

-أن المخاطر البنكية بكل أنواعها لا يمكن الحد منها لذلك يستعمل البنك طرق التنبؤ بها للتقليص منها .

-توفير الكفاءة و الخبرات اللازمة لتبني المعايير و المقدرات الجديدة للجنة بازل و الاتجاه نحو الامتلاك القدرات التي تنص عليها معايير بازل الدولية إلى جانب توفير البيانات و المعلومات التي تمكن من تقييم دقيق لما تقوم به البنوك .

-تطوير قدرات البنوك و خاصة فيما يتعلق بالأمور التنظيمية الداخلية و تحقيق تطوير نوعي في الإدارة يتماشى مع التحديات التي تواجهها.

-وجوب التزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر القروض و العمل على استحداث إدارة المخاطر المصرفية من ذوى الخبرة و الاختصاص.

- آفاق البحث :

لقد حاولنا الإلمام بالجوانب التي تعد أساسية في موضوع بحثنا و يساهم و لو بجزء قليل في تسليط الضوء على إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية و أن نكون قد فتحنا مجالات مواضيع أخرى للدراسة نذكر منها :

-إدارة مخاطر البنكية و أثرها على كفاءة و فعالية النظام المصرفي

-إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية

-اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر

-إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقية بازل

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. -إتحاد المصارف العربية،**إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي** ،بدون الطبعة،القاهرة،مصر،2002.

2. -احمد صبحي العيادي،**ادارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها**،الطبعة الأولى،دار الفكر لنشر و توزيع،عمان،2010.

3. -أسامة عزمي سلام،شقيري موسى،**إدارة الخطر و التأمين**،الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2010.

4. -أسامة محمد الفولي،مجدي محمود الشهاب،**مبادئ النقود والبنوك**،بدون طبعة،الجامعة الجديدة نشر،لإسكندرية،مصر،1999.

5. -أكرم حداد،**النقودوالصارف مدخل تحليلي ونظري**،الطبعة الثانية،دار وائل نشر عمان الاردن2008.

6. -انس البكري،وليد الصافي،**النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ،الطبعة الأولى ،دار المستقبل لنشر والتوزيع،عمان،2009.

7. -برايل **كويل**،**تحديد المخاطر الائتمان**،الطبعة الثانية،دار فاروق لنشر و توزيع،القاهرة،مصر،2007.

8. -بوعزيزة الشيخ،**مدخل الى التامين و إدارة الخطر**،الطبعة الأولى،دار التنوير لنشر،الجزائر،2014.

9. -حاكم محسن الربيعي،محمد عبد الحسين الراضي،حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة،بدون طبعة،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان،2013.

10. -خالد وهيب الراوي،**إدارة المخاطر المالية**،الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،2011.

11. -دريد كامل آل شبيب،**إدارة البنوك المعاصرة**،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،2012.

12. -زهير الحدرب ،لؤي الوديان،**محاسبة البنوك**،الطبعة الأولى،دار البداية لنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2010.

13. -زياد رمضان،محفوظ الجودة، **إدارة المخاطر الائتمان**،الطبعة الثانية،دار النشر الشركة المتحدة لتسويق و التوريدات القاهرة،مصر،2010.

14. -سالم عيسى بدر،عماد غصاب عبابنة،**مبادئ الإحصاء الوصفي و الإستدلالي**،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،2007.

15. -شفيق عتوم،**طرقا لإحصاء**،بدون طبعة،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2007.

16. -صادق راشد الشمري،**إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية**،الطبعة الأولى،دار الصفاء لنشر و التوزيع،عمان،2009.

17. -صلاح الدين حسن السيسي،**الرقابة على أعمال البنوك و المنظمات الأعمال"تقييم آداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية**،الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث،القاهرة ،مصر،2010.

18. -صلاح حسن،**تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**،الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر،2010.

19. -طارق طه،**إدارة البنوك و التكنولوجيا المعلومات**،بدون طبعة،دار الجامعية الجديدة لنشر و التوزيع،الإسكندرية،**مصر**،2007.

20. -طارق عبد العال حماد،**تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد و المخاطرة)**،بدون طبعة،دار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر،2001.

21. -طارق عبد العالي،**حوكمة الشركات قطاع العام و الخاص و المصارف(مفاهيم مبادئ تجارب متطلبات)**،الطبعة الثانية،دار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر،2007.

22. -طاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية لنشر،الجزائر،2001.

23. -عادل فليح العلي،**المالية العامة و التشريع المالي الضريبي**،الطبعة الاولى،دار حامد لنشر و توزيع،عمان،2007.

24. -عبد الحميد شواربي،**ادارة المخاطر تعثر المصرفي**،بدون طبعة،مكتبة الجامعية الحديثة لنشر و توزيع،الإسكندرية،**مصر**،2010.

25. -عبد الحميد عبد المجيد البلداوي،**الإحصاء للعلوم الإدارية و التطبيقية**،الطبعة الأولى،دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،1997.

26. -عبد الرزاق بن حبيب،خديجة الخالدي،**أساسيات العمل المصرفي**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع،الجزائر،2015.

27. -عبد الرزاق بن حبيب،خديجة **خالدية**،**أساسيات العمل المصرفي**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية لنشر،الجزائر،2015.

28. -عبد القادر بحيح ،**الشامل لتقنيات أعمال البنوك**،بدون طبعة،دار الخلدونية لنشر،الجزائر،2013.

29. -عبد القادر بحيح،**الشامل لتقنيات أعمال البنوك**،بدون طبعة،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر.

30. -عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود و النوك**،بدون طبعة،دار الجامعية لنشر و توزيع،الإسكندرية،مصر،2014.

31. -عبد الناصر البراني أبو شهد،**إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية**،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر و التوزيع،الأردن،2013.

32. -عيد أحمد أبو بكر،**إدارة الأخطار شركات التأمين**،الطبعة الأولى،دار الصفاء للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،2011.

33. -فاروق عبد العظيم،إمتثال محمد حسن،**مقدمة في الإحصاء الوصفي**،بدون طبعة،دار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر،2001.

34. -فائق الشقيري،عاطف الاخرص وآخرون،**محاسبة البنوك**،الطبعة الثانية ،دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن،2002.

35. -فهمي مصطفى الشيخ،**التحليل المالي**،الطبعة الأولى،غير منشور،فلسطين،2008.

36. -فهمي مصطفى، **الشيخ**،**التحليل المالي**،الطبعة الأولى،غير منشور،فلسطين،2008.

37. -مبروك حسين،**المدونة النقدية و المالية الجزائرية**، الطبعة الأولى،دار هومة لنشر والتوزيع، بوزريعة،الجزائر،2004.

38. -محمد احمد ابو زيد،**مبادئ ا لتامين**،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعية لنشر،الإسكندرية،مصر،2010.

39. -محمد أحمد السيد عامر،**الإحصاء الوصفي و التحليلي**،الطبعة الثانية،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر،2010.

40. -محمد أحمد عبد النبي،**الرقابة المصرفية**،الطبعة الأولى،دار زمزم للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010.

41. -محمد الهانس،إبراهيم عبد النبي حمودة،**مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق**،بدون طبعة،دار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر،2000.

42. -محمد جبر المغبري،**الإحصاء التحليلي في البحوث الاقتصادية الاجتماعية**،بدون طبعة،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،عمان،2011.

43. -محمد حسين الوادي و آخرون،**النقود و المصارف**،الطبعة الأولى،دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،2010.

44. -محمد حسين الوادي،زكريا احمد عزام،**مبادئ المالية العامة**،الطبعة الأولى،دار المسيرة لنشر و توزيع،عمان،2007.

45. -محمد داود عثمان،**إدارة و تحليل الإئتمان و مخاطره**،الطبعة الأولى،دار الفكر للنشر و التوزيع،عمان،2013.

46. -محمد داود عثمان،**إدارة و تحليل الإئتمان و مخاطره**،الطبعةالأولى،دار الفكر للنشر و التوزيع،عمان،2013.

47. -محمد رفيق المصري،**إدارة الخطر و التامين منظور النظري و العملي**،بدون طبعة،دار الزهران لنشر و توزيع،عمان،الأردن،2000.

48. -محمد سليم وهبه،كامل حسين كلاكش،**المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**،الطبعة الاولى،مجد المؤسسة الجامعية لدراسات لنشر و توزيع،بيروت،لبنان،2011.

49. -محمد عبد الفتاح الصيرفي،**إدارة البنوك**،الطبعة الأولى،دار المناهج لنشر و توزيع،عمان،2014.

50. -محمد عبدالخالق،**ادارة المالية المصرفية**،الطبعة الأولى،دار أسامة لنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2010.

51. -محمد محمود مكاوي،**البنوك الإسلامية ومازق بازل لمنظور المطلوبات و استيفاء مقررات بازل الأولى و الثانية و الثالثة**،بدون طبعة،دار الفكر و القانون لنشر و توزيع،برج اية منصورة،2011.

52. -مختار محمود الهانسي،ابراهيم عبد النبي حمودة،**مبادئ الخطر و التامين**،بدون طبعة،دار الجامعية لنشر و توزيع،الإسكندرية،مصر،2001.

53. -مصطفى خواجة،**مقدمة في الإحصاء**،بدون طبعة،دار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر،2002.

54. -مهند حنا نقولا عيسى،**إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية**،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010.

55. -هشام جبر،**ادارة المصارف**،بدون طبعة،الشركة العربية المتحدة لتسبيق والتوريدات،القاهرة،مصر،

56. -يوسف حجيم الطائي،سنان كاظم الموسمي،والآخرون،**إدارة التأمين و المخاطر**،الطبعة الأولى،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان؟،الأردن،2011.

- المذكرات :

1. بن حليمة هوارية واقع و أفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية ,كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ,قسم علوم التجارية و علوم التسيير ,تخصص تسيير و اقتصاد المؤسسة جامعة تيارت, 2006

2. زعباد عبد الحميد البنوك التجارية و البنوك الإسلامية و دورها في التنمية أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2013

3. قبايلي حورية ادارة المخاطر البنكية في الجزائر دراسة بنك التنمية رسالة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص, تسويق جامعة الجزائر, 3, 2013 - 2014

4. بدوي فاطمة إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية مذكرة مقدمة صمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر كلية علوم التسيير تخصص تأمينات و البنوك جامعة تيارت 2016

5. بشيري عفاف مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة المخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم التجارية تخصص بنوك مالية و محاسبة جامعة محمد بوضياف مسيلة 2015

6. بن جواد مسعود إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل ضهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية تخصص البنوك مالية و نقود و تسيير المخاطر جامعة الجزائر3, 2012

7. بهناس عباس الاصلاح المالي و تسيير المخاطر المصرفية حالة الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير فرع نقود مالية جامعة الجزائر3, 2012

8. بوروينة امال ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل دراسة من البنوك الجزائرية مذكرة تدخل لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم تجارية تخصص مالية جامعة تيارت 2016-2017

9. جمال الدين بوسعود محاولة دراسة واقع تقييم المراجع الخارجية لنظام الرقابة الداخلية مذكرة التخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم التجارية و علوم التسيير تخصص دراسة محاسبية جباية و تدقيق جامعة الجزائر3, 2013-2014

10. حمزة طيبي تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفقا لمعايير الدولية للجنة بازل أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية و محاسبة جامعة الجزائر3, 2012-2013

11. خالفي وهيب تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم التجارية و علوم التسيير تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر3, 2012-2013

12. سلماني هناء تطوير المصرفية في الجزائر و افاق تطبيق معايير بازل مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية فرع اقتصاد الخدمات جامعة الجزائر3, 2016-2017

13. شهبوب لامية المخاطر البنكية و أثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية كلية العلوم التجارية و علوم التسيير تخصص نقود و بنوك جامعة الجزائر3, 2015-2016

14. طبيب سارة دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي مذكرو مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر كلية علوم التجارية تخصص مالية و محاسبة جامعة الجزائر3, 2016-2017

15. عواق مريح تفعيل دور البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات مذكرو مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية فرع نقود و بنوك 2013-2014

16. الماسبح رابح أمين الهندسة المالية و أثرها في الأزمة العالمية لسنة مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك جامعة الجزائر 3, 2010-2011

17. مزوزي نصيرة إدارة مخاطر العملية داخل البنوك الجزائرية مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص تأمينات و بنوك جامعة تيارت 2012-2013

18. منال هاني دور الأساليب الرقابية و الإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية تخصص نقود و بنوك جامعة الجزائر3, 2013-2014 .

الملاحق

CNAC
DR / TIARET

9.BILANS PREVISIONNELS SUR CINQ (8) ANS.

N°Cpte	ACTIF	1ere année			2 ème année			3 ème Année		
		BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
	2- INVESTISSEMENT									
2	INVESTISSEMENTS	3 665 720,00	458 215,00	3 207 505,00	3 665 720,00	916 430,00	2 749 290,00	3 665 720,00	1 374 645,00	2 291 075,00
20	Frais préliminaires	20 000,00	2 500,00	17 500,00	20 000,00	5 000,00	15 000,00	20 000,00	7 500,00	12 500,00
22	Terrains	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
24	Equipement de production	3 645 720,00	455 715,00	3 190 005,00	3 645 720,00	911 430,00	2 734 290,00	3 645 720,00	1 367 145,00	2 278 575,00
240	Batiments	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
243	Materiels et outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
244	Materiels roulants	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
245	Matér,mobiliers de bureau	3 645 720,00	455 715,00	3 190 005,00	3 645 720,00	911 430,00	2 734 290,00	3 645 720,00	1 367 145,00	2 278 575,00
247	Agencements et installations	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3	STOCKS			0,00			0,00			0,00
30	Marchandises			0,00			0,00			0,00
31	Matières et fournitures			0,00			0,00			0,00
35	Produits finis			0,00			0,00			0,00
4	CREANCES			1 188 000,00			2 063 496,53			3 045 365,30
42	Créances d'investissements			0,00			0,00			0,00
43	Créances de stocks			0,00			0,00			0,00
44	Créances sur associés			0,00			0,00			0,00
47	Créances sur clients			0,00			0,00			0,00
48	Disponibilités			1 188 000,00			2 063 496,53			3 045 365,30
485	Banque			831 600,00			1 444 447,57			2 131 755,71
487	Caisse			356 400,00			619 048,96			913 609,59
	Résultat(-)			0,00			0,00			0,00
	TOTAL			4 395 505,00			4 812 786,53			5 336 440,30
	PASSIF									
1	FONDS PROPRES			37 487,48			684 244,97			1 429 541,90
104	Apport Personnel			37 487,48			37 487,48			37 487,48
18	Résultat Instance d'affectation						646 757,49			1 392 054,43
5	DETTES			3 711 260,03			3 383 244,63			3 055 229,22
521	Emprunts bancaires			2 624 123,26			2 296 107,85			1 968 092,44
523	Autres emprunts (PNR CNAC)			1 087 136,78			1 087 136,78			1 087 136,78
53	Dettes de stock			0,00			0,00			0,00
	Résultat(+)			646 757,49			745 296,94			851 669,18
	TOTAL			4 395 505,00			4 812 786,53			5 336 440,30

9.BILANS PREVISIONNELS S

	4 ème année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET
E- INVESTISSEMENT			
INVESTISSEMENTS	3 665 720,00	1 832 860,00	1 832 860,00
Frais préliminaires	20 000,00	10 000,00	10 000,00
Terrains	0,00	0,00	0,00
Equipement de production	3 645 720,00	1 822 860,00	1 822 860,00
Batiments	0,00	0,00	0,00
Materiels et outillages	0,00	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00	0,00
Matér.mobiliers de bureau	3 645 720,00	1 822 860,00	1 822 860,00
Agencements et installations	0,00	0,00	0,00
STOCKS			0,00
Marchandises			0,00
Matières et fournitures			0,00
Produits finis			0,00
CREANCES			3 802 518,33
Créances d'investissements			0,00
Créances de stocks			0,00
Créances sur associés			0,00
Créances sur clients			0,00
Disponibilités			3 802 518,33
Banque			2 661 762,83
Caisse			1 140 755,50
Résultat(-)			0,00
T O T A L			5 635 378,33
PASSIF			
FONDS PROPRES			2 281 211,09
Apport Personnel			37 487,48
Résultat Instance d'affectation			2 243 723,61
DETTES			2 727 213,81
Emprunts bancaires			1 640 077,04
Autres emprunts (FNR CNAC)			1 087 136,78
Dettes de stock			0,00
Résultat(-)			626 953,43
T O T A L			5 635 378,33